

المواكبة المستمرة

نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد العشرون: تشرين الأول 2022

إعداد:
مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- 3 ❖ استطلاع رأي في روسيا حول الحرب الأوكرانية
- 5 ❖ تعليقات على خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول قبول ضم المناطق الأربع
- 9 ❖ تقييم ديفيد شينكر لمسار التطبيع
- 15 ❖ اتفاقية التنقيب عن الطاقة بين تركيا والحكومة الليبية
- 19 ❖ أفكار دان شايبورو لتوسيع التطبيع
- 29 ❖ الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة بايدن للأمن القومي
- 33 ❖ وجهة نظر أميركية لسحب القوات الأميركية من سوريا
- 39 ❖ مقاربات أميركية للردّ على السعودية بعد قرار أوبك+
- 45 ❖ وثيقة الحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر العشرين
- 55 ❖ قراءات غربية لنتائج المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني

استطلاع رأي في روسيا حول الحرب الأوكرانية

الموضوع

بتاريخ 21 أيلول 2022 أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن البدء بإجراءات التعبئة الجزئية في روسيا. فيما يلي نتائج استطلاع رأي أجراه مركز ليفادا (مركز مستقل موثوق غربياً) في روسيا بتاريخ 29 أيلول حول رؤية المشاركين في الاستطلاع لمسار الحرب في أوكرانيا وقرارات السلطة الروسية.

النص

- في نهاية أيلول، ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يتابعون الوضع في أوكرانيا عن كذب بشكل ملحوظ. ففي سؤال:

أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	
32%	21%	25%	24%	22%	26%	29%	متابعة دقيقة جداً
34%	30%	31%	31%	34%	33%	35%	متابعة دقيقة
25%	34%	32%	32%	33%	29%	27%	متابعة بدون الكثير من الاهتمام
8%	14%	11%	13%	10%	10%	8%	لا أتابع
1%	1%	1%	1%	1%	2%	2%	لا أستطيع الإجابة

- خلال شهر أيلول، نمت المخاوف بشأن الأحداث الأوكرانية ووصلت إلى مستويات الذروة. ففي سؤال:
هل أنت قلق من الأحداث في أوكرانيا، جاءت الإجابات¹:

أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	
56%	37%	44%	43%	40%	46%	قلق للغاية
32%	37%	37%	37%	40%	36%	قلق إلى حد ما
7%	13%	12%	11%	13%	9%	غير قلق إلى حد ما
4%	11%	7%	8%	7%	7%	غير قلق تماماً
1%	1%	1%	1%	1%	3%	لا أستطيع الإجابة

¹ القلق الأكبر عبّر عنه الذين تبلغ أعمارهم أكثر من 55 عاماً. فكانت الإجابات: ما يحدث هو مقلق للغاية 66%، مقلق إلى حد ما - 26%. أما الفئات العمرية الأصغر سناً فكانت أقل قلقاً بنسبة: 37% قلقون جداً و42% قلقون إلى حد ما.

- انخفض مستوى الدعم لأعمال القوّات المسلّحة الروسية في أوكرانيا بشكل طفيف - من 76٪ في آب إلى 72٪ في أيلول. ففي إجابة عن سؤال هل تدعم أعمال القوّات المسلّحة الروسية في أوكرانيا، جاءت الإجابات²:

أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	
44	46	48	47	47	45	53	بالتأكيد نعم
28	30	28	28	30	29	28	نعم إلى حد ما
11	8	10	11	8	8	8	على الأرجح لا
10	9	8	9	9	11	6	بالتأكيد لا
8	7	7	5	6	7	6	لا أستطيع الإجابة

- يعتقد 44٪ من المستطلعين أن العمليات العسكرية يجب أن تستمر الآن: 29٪ متأكدون من ذلك، و15٪ "بالأحرى" متأكدين من ذلك. في المقابل، يعتقد 48٪ من المستطلعين أن مفاوضات السلام يجب أن تبدأ. في آب، أيّد 48٪ من المستطلعين استمرار الأعمال العسكرية، وأيّد 44٪ بدء محادثات السلام.
- 26٪ من الفئة التي تتراوح أعمارها بين 18 و24 عامًا تعتقد أن العمليات العسكرية يجب أن تستمر مقابل 52٪ من الفئة التي يزيد عمرها على 55 عامًا.
- المشاعر السائدة بشأن التعبئة الجزئية المعلنة في الاتحاد الروسي هي "قلق، خوف، رعب" (47٪)، "صدمة" (23٪)، "فخر لروسيا" (23٪)، "غضب، سخط" (13٪). وقال 9٪ فقط من المستجيبين أنهم غير مباليين.
- 77٪ من المشاركين على علم بهجوم القوّات المسلّحة الأوكرانية (AFU) في منطقة خاركيف: أكثر من الربع بقليل (26٪) تابعوا عن كثب تطوّر الأحداث، نصفهم (51٪) سمعوا شيئاً عنه. الفئات الأكبر سناً من السكان هي الأكثر علماً بالموضوع.
- كانت مشاعر متابعي هجوم القوّات الأوكرانية في خاركيف هي: "القلق، الخوف، الرعب" (35٪)، "الغضب، السخط" (20٪)، "الصدمة" (12٪).
- في أيلول، انخفضت نسبة الذين يعتقدون أن "العملية العسكرية الخاصة" تتقدّم بنجاح، من 73٪ في أيار إلى 53٪ في أيلول.
- 9٪ من المستطلعين يعتقدون أنها تتقدّم بنجاح كبير، و44٪ يعتقدون أنها ناجحة إلى حدّ ما. في المقابل، حوالي الثلث (31٪) يرون أن "العملية الخاصة" لم تنجح.

² يُلاحظ أن أعلى مستوى من الدعم لأعمال القوّات المسلّحة الروسية في أوكرانيا جاء من الفئة العمرية الأكبر (81٪)؛ مقابل 55٪ من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24.

تعليقات على خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول قبول ضمّ المناطق الأربع

الموضوع

بتاريخ 30 أيلول 2022 ألقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خطاباً (وصف بـ "التاريخي" لما حمله من رسائل ومعان) في الكرملين بحضور شخصيات سياسية وإعلامية روسية أعلن فيه قبول روسيا انضمام أربع مناطق أوكرانية إليها، هي دونيتسك ولوهانسك وزاباروجيا وخيرسون. وقد أنهى بوتين خطابه بالاستناد إلى جملة للفيلسوف الروسي إيفان إيلين وهو فيلسوف روسي يرى في روسيا مساحة أورواسيوية كبيرة يسكنها الروس، الذين كان يعتقد أنهم أمة متفوقة. ووفقاً لإيلين، فإن مهمة روسيا هي حماية الحضارة و "الخير" من خلال إنتاج قائد عظيم ينقذ روسيا ويهزم الآخر الشرير، وهنا يقصد الغرب. واعتبر إيلين أن لروسيا دوراً روحياً كبيراً فهي ليست "دولة بها أفراد ومؤسّسات، بل هي مخلوق خالد". فيما يلي أبرز التعليقات الغربية على هذا الخطاب والتي تمّ جمعها من: فورين بوليسي، أتلانتيك كاونسيل (المجلس الأطلسي)، بروجكت سينديكت، الفايننشال تايمز، الإيكونوميست، نيويورك تايمز.

أبرز التعليقات الغربية

نشير بداية إلى أن التعليقات الروسية على الخطاب ركّزت على أن بوتين وضع روسيا في صلب معركة وجودية مع النخب الغربية التي اعتبرها "العدو". كما أنه لم يهاجم السياسات الغربية فقط بل هاجم أيضاً القيم والثقافة التي يسعى الغرب لنشرها. على مستوى الشكل ورد في التعليقات أنه جرى تصميم حدث الكرملين بعناية لتحقيق أقصى قدر من التأثير الوطني: الكثير من التصفيق للرئيس من الجمهور المدعو، وأداء مثير للنشيد الوطني، والسيد بوتين والمسؤولون الأربعة المعيّنون من قبل الكرملين وقد تشابكت أيديهم وهم يهتفون "روسيا! روسيا!" مع كل الموجودين في القاعة.

بالعودة إلى التعليقات الغربية، فهذا أبرز ما تمّ رصده:

- على الرغم من أن موضوع الخطاب كان ضمّ المناطق الأوكرانية إلى روسيا، إلا أن بوتين ركّز كثيراً على مهاجمة الغرب - والولايات المتحدة على وجه الخصوص.
- اتهم الولايات المتحدة بالمسؤولية عن تفجير خطوط الأنابيب الشمالية وألمح أيضاً إلى أن روسيا قد يحقّ لها الآن الردّ بالمثل، ما يهدّد في الواقع خطوط الأنابيب الغربية بالتخريب. يمكن أن يتخذ تسليح إمدادات الطاقة بُعداً جديداً: ليس فقط تقليل الإمدادات من روسيا ولكن أيضاً إعاقة إيصال الطاقة من أماكن أخرى.

- قال بوتين إن الولايات المتحدة "خلقت سابقة" في استخدام الأسلحة النووية بقصفها لهيروشيما وناكازاكي في عام 1945. هناك تفسير واحد واضح لماذا يعدّ استخدام سلاح نووي أو حتى الحديث عنه أمراً عظيماً. فهذا الحديث يشكّل إغراء للسيد بوتين وأولئك الذين يشاركونه وجهات نظره حول مكانة روسيا في العالم. فهم يفهمون المساواة بطريقة فظة للغاية. فلكي تكون روسيا مساوية للولايات المتحدة، يجب على موسكو أن تُظهر أنها تستطيع فعل أي شيء يستطيع الأميركيون القيام به، بغضّ النظر عن الوقت الذي فعلوا فيه ذلك أو في أي سياق.
- يقول بوتين: "لم يعتقد الكثيرون أننا سنغزو أوكرانيا أو نضمّ المزيد من أراضيها لكننا فعلنا ذلك. الآن لا يعتقد الغرب أننا سنستخدم الأسلحة النووية، لكننا لا نخدع أحد عندما نتحدّث عن استخدام هذا السلاح". ومع ذلك، هناك فرق كبير بين الغزو الروسي لأوكرانيا والتهديدات باللجوء إلى الأسلحة النووية. قبل الغزو، أنكرت روسيا بشدّة وجود أي نية للغزو. الآن بوتين يفعل العكس.
- القراءة الدقيقة للخطاب والإجراءات الحكومية الأخرى التي اتخذتها الحكومة الروسية خلال الأسبوع الماضي تكشف عن فروقات دقيقة حول الحالة الذهنية للكرملين. في النقاط التي كان من الممكن أن يصعد فيها بوتين يبدو بدلاً من ذلك أنه يبحث عن مخرج من هذه الحرب - ولكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنه ربما يستعد لحرب أخرى.
- لعل أكثر ما يمكن استخلاصه هو أن الخطاب كان جديلاً لدرجة كبيرة - فيه الكثير من دروس التاريخ، والاستعمار الغربي، والإشارة الإلزامية إلى النازيين - لكنه لم يضئ على التفاصيل، حتى عن أوكرانيا نفسها. لم يكن لدى بوتين سوى القليل نسبياً ليقوله عن الحرب في أوكرانيا. وبدلاً من ذلك هيمن على خطابه بعض أشدّ الخطابات المعادية للغرب في عهده الذي دام 22 عاماً.
- لم يكن هناك وضوح بشأن ترسيم الحدود الفعلية لهذه الأراضي الجديدة. وزاد ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين من تعكير المياه في نفس اليوم بقوله إن روسيا ستضطرّ إلى "التشاور مع السكّان" بشأن الحدود الجديدة، مشيراً إلى أنه لم يتم اتخاذ قرار حازم في الموضوع.
- أشار بوتين إلى "الدوائر الحاكمة لما يُسمّى بالغرب" على أنها "العدوّ" - وهي كلمة نادراً ما يستخدمها في إشارة إلى الغرب - وأطلق نبرة من الغضب والتحدّي.
- حتى وفقاً لمعايير السيد بوتين العدائية المتزايدة، كان الخطاب عبارة عن مزيج غير عادي من التهديد والوعيد، حيث شدّد على وقوفه ضد "النظام الاستعماري الجديد" الذي تقوده الولايات المتحدة مع مناشدة العالم أن يرى روسيا كزعيم لانتفاضة ضد القوة الأميركية.

- بالنسبة لبقية العالم، سعى السيد بوتين إلى تصوير نفسه على أنه زعيم حركة عالمية ضدّ "العنصريين الغربيين" الذين ادّعى أنهم يفرضون الهيمنة الأميركية.
- في إحدى مراحل خطابه، تحدّث الرئيس الروسي بشكل خاص عن إنهاء الهيمنة الأميركية من خلال "حركة مناهضة للاستعمار" بقيادة موسكو.
- يبدو الآن أن موسكو تدرك أن هناك فرصة ضئيلة لإصلاح العلاقات مع أوروبا أو الولايات المتحدة. وبدلاً من ذلك ستسعى روسيا إلى حشد المشاعر العالمية المعادية للغرب ولعب دور الثقل المقابل للهيمنة الغربية في العالم.
- أكثر ما يُدهش في خطاب الضمّ الذي أدلى به الرئيس بوتين هو مدى امتلائه بالإشارات المعادية للغرب. يبدو أن الرئيس الروسي عازم على إثارة المشاعر القومية المعادية للغرب في البلاد. بهذا يسعى بوتين إلى حرف الشعب الروسي عن المشاكل في الوطن وساحات القتال في أوكرانيا.
- رأى العديد من مراقبي الكرملين المخضرمين أن هذا كان بشكل مريح الهجوم العلني الأكثر شراسة على الغرب من قبل الزعيم الروسي.
- يحاول الكرملين، من خلال ضمّ المناطق الأربع، تغيير الحقائق على الأرض (في وقت كانت فيه روسيا تخسر قوتها في أوكرانيا).
- في ظلّ حالة اليأس المتزايدة لجيشه في أوكرانيا، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يبذل قصارى جهده لتبني مظهر رجل مجنون شرير.
- كان قرار بوتين بتركيز خطاب الضمّ على المظالم المزعومة للإمبريالية الغربية الحديثة مدفوعاً جزئياً بالرغبة في صرف الانتباه المحلي بعيداً عن الهزائم الروسية المحرّجة في ساحة المعركة في أوكرانيا ووضع الحرب في سياق جيوسياسي أوسع.
- يجب أن يوقظ خطاب بوتين صانعي السياسة الغربيين من أي أوهام فيما يتعلق بإمكانية وجود علاقة براغماتية مع روسيا ما بقي فلاديمير بوتين في الكرملين.
- يدور في ذهن بوتين، أنه يصحّ ظلاماً تاريخياً، حيث إن المناطق التي تمّ ضمّها - دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزاباروجيا - كانت ذات يوم جزءاً من نوفوروسيا¹.

¹ مصطلح تاريخي للإمبراطورية الروسية يشير إلى إقليم شمال البحر الأسود الذي تشكّل في عام 1764. ضمّت نوفوروسيا تاريخياً مدن خاركوف ودونيتسك ولوهانسك ومدن جنوب أوكرانيا ومنها زاباروجيا وخيرسون وأوديسا. تم ذكر نوفوروسيا أكثر من مرّة في خطاب بوتين وهو ما قد يشير إلى طموحه بإعادة مدن هذا الإقليم إلى روسيا.

تقييم ديفيد شينكر لمسار التطبيع

الموضوع

ورقة مكتوبة قدّمها مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر للجنة الفرعية للشؤون الخارجية بمجلس النواب حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومكافحة الإرهاب، ضمن جلسة استماع عُقدت في 21 أيلول الفائت حول "شراكات التعاون الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط".

النصّ

تغيّر الكثير في الشرق الأوسط خلال السنتين اللتين أعقبنا التوقيع على "الاتفاقات الإبراهيمية" التاريخية. تحرّكت البحرين والإمارات سريعاً بقصد تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، محتضنين "سلاماً هادئاً" مع الدولة اليهودية. مع الأردن ومصر، والمغرب، الثلث تقريباً من الدول العربية قد اختار السلام مع "إسرائيل"، فأنهدت تحريماً بشعاً وأطلقت زخماً إقليمياً إيجابياً. هذا المحيط الإقليمي المتحسنّ شجّع بدوره دولاً عربية أخرى — من ضمنها تلك التي لا تملك روابط دبلوماسية رسمية ولا تزال من الناحية الفنية "في حرب" مع "إسرائيل" — أن تتفاعل، ولو بشكل غير علني. إحدى النتائج الواعدة أكثر لهذه الديناميكية الجديدة هي احتمال أن يؤدي ظهور هذه الكتلة المتزايدة من الداعمين للسلام بين "إسرائيل" والشرق الأوسط إلى تعاونات إقليمية استراتيجية غير مسبوقة. لطالما كان التعاون الأمني داخل المنطقة مهماً للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، لكنّ الطلب أصبح ملحاً أكثر مع ما يُسمّى "التحوّل إلى آسيا"، مما زاد الحاجة للجيش الأميركي حول العالم، ومع التهديد المتزايد الذي تمثّله إيران. لكن مؤخراً فقط، مع توقيع "اتفاقات أبراهام" وانتقال "إسرائيل" من القيادة الأوروبية إلى القيادة المركزية، أصبح هذا النوع من التعاون الملموس ممكناً.

في الأشهر القليلة الماضية، عندما تصاعدت أنباء عن اتصالات بين كبار المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين والعرب تصاعد النقاش عن التعاون الإقليمي الاستراتيجي في واشنطن. من الصعب الحكم على حجم التقدّم الذي حصل فعلياً حتى الآن، لكن القصص مثيرة للإعجاب. بحسب صحيفة وول ستريت، جمعت القيادة المركزية رؤساء الأركان من السعودية وقطر ومصر والأردن والإمارات والبحرين و"إسرائيل" في آذار الماضي في شرم الشيخ في مصر، لمناقشة التهديد الجوي الإيراني. في حزيران، ادّعى وزير "الدفاع" الإسرائيلي بيني غانتز أنه

حصل منذ آب 2019 حوالي 150 لقاء بين موظفين عسكريين إسرائيليين مع نظرائهم في دول المنطقة "باستثناء مصر والأردن". بعد ذلك أعلن الملك الأردني عبد الله أنه "سيكون من أول الذين يدعمون حلف ناتو شرق أوسطي". خلقت كل الضجة بالمقابل تصوّرات واسعة حول ما إذا كان الرئيس بايدن سيجعل هذا التعاون حجر الأساس في زيارته للشرق الأوسط في أيار الماضي. بينما كان الأمن على أجندة بايدن، لم يكن هناك إعلان كبير عن التقدّم في موضوع التعاون الاستراتيجي الإقليمي. وقد لخص مسؤول رسمي في الإدارة قبل الزيارة بشكل عام ما سيكون عليه التعاون بقوله:

"جمع الدول سوياً للبحث في التهديدات والتحديات المشتركة، شيء تستطيع الولايات المتحدة - فقط - فعله مع أطر عمل جديدة تهدف إلى توفير قدرات أميركية فريدة تُتيح للشركاء العمل سوياً".

دور الولايات المتحدة هنا ضروري. ولكن ما تتخيّله إدارة بايدن هو أقل من حلف الناتو الذي ذكره الملك عبد الله. بالأحرى إنها "مبادرة تعاون إقليمي استراتيجي" مدعومة من الولايات المتحدة، تركّز على مجابهة الصواريخ والمسيّرات الإيرانية، متضمّنة مشاركة معلومات أنظمة الرادار وتشبيك أنظمة دفاع صاروخية متعدّدة الطبقات. وهناك ما يبدو أنه عنصر من تدريبات جوية مشتركة، بالإضافة إلى بيع معدّات إسرائيلية تتضمّن بالأخص نظام صواريخ دفاعية يبلغ ثمنه 500 مليون دولار للمغرب. حتى الآن ولغاية هذا التاريخ، ظهر قليل من التفاصيل حول ما يُسمّى "تحالف الدفاع الجوي للشرق الأوسط" أو MEAD، من ضمنها الدول المنخرطة ودرجة انخراطها. ولكن وبالفعل، بحسب وزير الدفاع الإسرائيلي فإن MEAD جاهز للعمل "ليحبط المحاولات الإيرانية" لاستهداف المنطقة. هذه المقاربة الأقل طموحاً محمودة، فمساعدة واشنطن بتسهيل التعاون الاستراتيجي بين الشركاء ليست بالأمر الجديد. تفعل الولايات المتحدة هذا حول العالم كله، وبنجاح. ولكن في الشرق الأوسط، لا تزال الولايات المتحدة أقل نجاحاً في تسويق التعاون الاستراتيجي مع حلفائها العرب، وتاريخ التعاون العسكري العربي من دون دعم الولايات المتحدة هو أقل تميّزاً. بينما الحماس الحالي في المنطقة يدفع إلى بعض التفاؤل، بالنظر إلى السوابق، من المهم أن يكون هناك توقّعات واقعية حول ما يمكن تحقيقه وما سيتحقّق.

المحاولات السابقة

تاريخياً، كان التبادل بين الدول العربية من طرفين يقارب الصفر. كما كانت التعاونات الاستراتيجية في المنطقة. وقد شكّلت جامعة الدول العربية عدّة قوّات حفظ سلام منذ تأسيسها عام 1945. سنة 1976 أسّست ما سُمّيّت بـ "قوة الردع العربية" للمساعدة على إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية. انتهى الأمر بهذه القوة التي تشكّلت بالمجمل من السوريين بالإضافة إلى بعض القوّات الرمزية السعودية والسودانية والليبية، إلى تمكين

الاحتلال السوري للبنان الذي امتد طوال عقود. سنة 1982، أسس الأعضاء الستة لمجلس التعاون الخليجي قوآت "درع الجزيرة"، المؤلفة من 40000 مقاتل، لردع الجانب الإيراني. هذه القوة لم تعرف القتال أبداً، باستثناء سنة 2011 حين تم نشرها لوقف ثورة في البحرين.

سبع دول عربية شاركت بقدر ما في عملية عاصفة الصحراء عام 1991، حين قام ائتلاف مؤلف من 35 دولة بتحرير الكويت من عراق يحكمه صدام حسين. في أعقاب حرب الخليج، وافق مجلس التعاون الخليجي على بناء قوة عسكرية في المنطقة تشمل مصر وسوريا، لكنّ القوّة لم يتمّ استكمال تشكيلها أبداً. مثلت حرب الخليج قمة التعاون العسكري العربي، تحت مظلة أميركية منظمّة بحذر. هذا المستوى من التعاون لم تتمّ إعادته أبداً منذ ذلك الوقت.

مؤخراً، قامت الرياض بإنشاء مجموعة لدعم السعودية في تدخلها في اليمن بعد الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران. وبينما شاركت سبع دول في عملية عاصفة الحزم، فإن زخم التدخل من كلّ دولة لم يكن متساوياً، وبالمثل التنفيذ والعمل المشترك. بالمختصر، لم تقم القوّة بالعمل بشراكة. بالإضافة إلى ذلك خرجت قطر والمغرب من المجموعة في عامي 2017 و2019. كما أن أبو ظبي - شريكة الرياض التي لا غنى عنها في الحملة - انسحبت هي أيضاً بحسب التقارير من دون رضا السعودية، عام 2019.

تصغير التوقعات

قادت رؤية مشتركة حول تهديد إيران إلى تغيير في طريقة التعاطي مع التعاون العسكري الإقليمي مع "إسرائيل". في حين أنّ المسار الحالي للتعاون الاستراتيجي المشترك بين "إسرائيل" والدول العربية غير مسبوق، لكن بعض العراقيل الكبيرة لا تزال تعيق بناء "تحالف" له نتائج، وعلى رأسها الخصومات العربية الداخلية. بالرغم من الكلام عن "علاقات أخوية" لا تتوافق الدول العربية بشكل ضروري. بين عامي 2017 و2021، قامت ست دول عربية بفرض حظر سياسي واقتصادي على قطر. هذا الشقّ تم إصلاحه، لكن الشكوك تبقى. وبنفس الإطار، في السنوات الماضية، كانت السعودية والإمارات شريكين استراتيجيين في اليمن ولكنهما متنافسان اقتصادياً. وتبذل السعودية حالياً جهداً لإغراء الشركات العالمية لنقل مقرّات شركاتها من دبي إلى الرياض. بحسب التقارير، حاولت الرياض عام 2021 أن تعقد صفقة مياه وطاقّة شمسية بين القدس [يقصد الكيان]، أبو ظبي، وعمّان. على أن المنافسات الإقليمية وعدم الثقة قد تقطع الجهود لصنع تعاون وشيك.

التعاون العلني مقابل التعاون الخفي. تشير استطلاعات الرأي العام - والدلائل - إلى أنّ "اتفاقيات أبراهام" وتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ليسا أمراً شعبياً في الخليج والشرق الأوسط بشكل عام. لهذا السبب، تاريخياً،

فضلت كلٌّ من الأردن ومصر - أول شركاء السلام مع "إسرائيل" - أن يبقى التعاون الاستراتيجي والدبلوماسي مع الدولة اليهودية خفيًا. والروابط الوليدة بين "إسرائيل" ودول الخليج، التي صنعت على إثر اتفاقيات أوسلو عام 1993، تم التعامل معها بسريّة. ولكن على إثر "اتفاقيات أبراهام" أصبحت معاملات الدول العربية مع "إسرائيل" أكثر علنية. بالرغم من ذلك يبقى هنالك تردّد. على الرغم من الاعتقاد الشائع أنّ الرياض ستطبّع العلاقات مع "إسرائيل" لا محالة، أبقت المملكة معاملاتهما المعروفة مع "إسرائيل" خفيّة. الشهر الماضي، أحبطت اختلافات حول اتصال علني أجرته "إسرائيل" بين رئيس الوزراء الإسرائيلي المؤقت يائير لابيد ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني خطأً حول فتح قنصلية إسرائيلية في الدوحة خلال كأس العالم. وقد يصعب التعاون الإستراتيجي تردّد بعض الدول العربية في الخروج إلى العلن، وإرسال معدّات و/أو موظّفين إسرائيليين إلى دول خارج "اتفاقيات أبراهام". إن ميل المسؤولين الإسرائيليين إلى تسريب المعلومات لن يكون مطمئنًا للدول التي لا تزال محتارة حول رفع الرهانات.

العداء مع إيران. لدرجة أو لأخرى، لدى الدول العربية مخاوف حول الرأي العام المتعلّق بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل". هذه الدول لديها بشكل مساو، إن لم يكن أكثر، مخاوف حول ردّ طهران على علاقات تعاون استراتيجية مع "إسرائيل". منذ عام 2019، حدّر مسؤولون كبار في الحرس الثوري الإيراني الدول الخليجية مرارًا من البحث عن روابط أمنية مع شريكهم "السلمي" الجديد. بحسب التقارير، حاولت أبو ظبي باكرًا أن تستبقي هذه التهديدات عن طريق الإعلان أنّ الإمارات لن تسمح بمقرّات عسكرية جوية إسرائيلية على أراضيها. ورغم كونها أقلّ خطرًا من مقاتلات الـ F-35، إلا أنّ الرادارات الإسرائيلية في الأراضي الإماراتية سوف تنظر إليها طهران على أنها إشكالية. بالنسبة للإمارات والبحرين والسعودية، السؤال الأهمّ هو مدى التعاون الذي يمكن تحقيقه مع "إسرائيل" قبل أن تردّ إيران، إمّا مباشرة أو عن طريق وكلائها. كما الإمارات، فإنّ قطر وعمان تملكان علاقات اقتصادية ودبلوماسية مهمّة مع إيران، وقد تكونان أكثر حذرًا في أخذ خطوات مع "إسرائيل" من شأنها أن تسبّب عداءً مع طهران.

مشاركة ماذا مع من؟ التعاون الاستراتيجي بين "إسرائيل" وشركائها العرب هو تطوّر إيجابي. مشاركة المعلومات ستحسنّ حتمًا من الأمن لدول الإقليم المهدّدة من قبل إيران ووكلائها. في الوقت عينه، لدى بعض أفضل الشركاء الممكنين في المنطقة علاقات وطيدة مع الصين. إذا تمّ إرسال المعدّات العسكرية الإسرائيلية - والتي يُصنع بعضها بالشراكة مع الولايات المتحدة - إلى خارج البلاد، يجب اتخاذ إجراءات للتأكد من عدم إفشاء أو فضح هذه التكنولوجيا. إن بعض الدول العربية التي تطمح "إسرائيل" لتقوية العلاقات الاستراتيجية معها ضد إيران، تقود الجهود لمساعدة إيران على كسر الحظر الأميركي.

الخلاصة

لدى الشراكة الأمنية الإقليمية بين "إسرائيل" والدول العربية إمكانية حقيقية لمساعدة أصدقاء وحلفاء واشنطن في الشرق الأوسط في التصدي للتهديد الإيراني المتزايد من الصواريخ والمسيّرات، ولكن تبقى في مراحلها التكوينية. في حين أنّ مشاركة المعلومات قد تتوسّع في النهاية لتشمل تهديدات أخرى - من بينها التحدّيات الإرهابية التي يطرحها وكلاء إيران على الأرض - من الصعب تخيل تطوّر هذا التعاون ليصبح مقاربة أكثر استباقية. وحتماً، نظراً إلى احتمالية التهديدات العالية في المنطقة، فإنّ العمليات الأرض-جوية الاستباقية لا تزال غير متوقّعة. ولكن مهما كان شكل التطوّر في هذا التعاون فإنّه تحسّن كبير مقارنة بما كانت عليه المنطقة منذ سنتين. ولكن من المهمّ أن يكون هناك توقّعات واقعية حول المعوقات لهذا التعاون الاستراتيجي. رغم أنّ الشركاء العرب غير ديموقراطيين، إن لم يكونوا سلطويين، لا يزال لديهم تفكير بالرأي العام. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال قدرات العديد من هذه الدول العربية محدودة. ولا تزال "إسرائيل" أيضاً تعاني من نقص في القدرات في مجال التزوّد بالوقود في الجو والذخائر لتنفيذ عمليات ضد إيران. في هذا الإطار يبدو أنّ تحالف الدفاع الجوي للشرق الأوسط ليس حلّاً ناجعاً على الرغم من كونه مساعداً.

إن الشكل الاستراتيجي الذي جُعِل ممكناً عن طريق "اتفاقيات أبراهام" هو عنصر جديد مهمّ في تشارك العبء، ولكنه ليس خطّة بديلة للوقت الذي أصبح فيه إيران على أعتاب أن تصبح دولة نووية. وحتى لو أنّ التعاون الاستراتيجي الإقليمي حقّق كل ما يستطيع تحقيقه في مواجهة التحدّي الصاروخي وتحدّي المسيّرات فإنّ الولايات المتحدة ستظلّ حليفاً لا غنى عنه لشركائها الإقليميين في مواجهة الخطر النووي الإيراني.

اتفاقية التنقيب عن الطاقة بين تركيا والحكومة الليبية

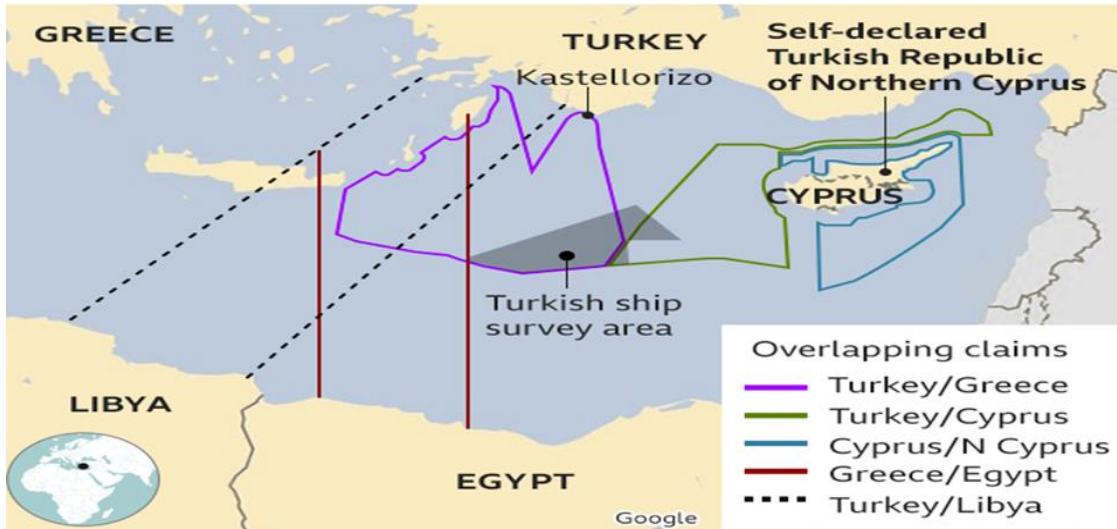
الموضوع

بتاريخ 3 تشرين الأول 2022 وقّعت تركيا والحكومة الليبية مجموعة من مذكرات التفاهم الاقتصادية التي تَضَمَّت مذكرات تفاهم حول التنقيب عن الطاقة في البر والبحر الليبي. تأتي هذه المذكرات بعد ثلاث سنوات من توقيع البلدين اتفاق الحدود البحرية في العام 2019. فيما يلي بعض المعلومات حول الاتفاقية الموقّعة وردود بعض الدول عليها.

النص

في العام 2019 وقّعت تركيا وليبيا اتفاق الحدود البحرية الذي حدّد الحدود البحرية المشتركة بين البلدين، والتي تمتد من الساحل الجنوبي لتركيا على البحر المتوسط إلى الساحل الشمالي الشرقي لليبيا. وبموجب الاتفاقية حدّد الطرفان حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدين. وتعتبر مصر واليونان الاتفاقية غير قانونية كونها تأخذ جزءاً من مناطقيهما الاقتصادية الخالصة. كما رفضت أميركا وروسيا والاتحاد الأوروبي و "إسرائيل" الاعتراف بالاتفاقية. ورداً على هذه الاتفاقية وقّعت مصر واليونان في العام 2020 اتفاقية لتحديد مناطقيهما الاقتصادية الخالصة.

صورة رقم 1: حدود المناطق الاقتصادية الخالصة المتنازع عليها بين تركيا وليبيا ومصر واليونان



- في الواقع، ما تمّ توقّيعه هو مجموعة من الاتفاقيات ولكنها سمّيت مذكّرات تفاهم لأن أي اتفاقية تحتاج تصديق البرلمان الليبي وهو ما لن يحصل بعد ولذلك سمّيت مذكّرات تفاهم بين تركيا والحكومة الليبية.
- عبر توقيع مذكرات التفاهم بعثت تركيا فعلياً برسالة مفادها أنه لن يتم تجاهلها في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولن تسمح لأعضاء الاتحاد الأوروبي بالوصول إلى ما تعتبره مياهها البحرية الإقليمية ولا تريد أن يكتسب مصدرّو الطاقة مثل مصر و"إسرائيل" نفوذاً فوق تركيا.
- توقيع مذكّرات التفاهم يعني أن تركيا وضعت عقبات أمام الجهود التي تبذلها قبرص واليونان و"إسرائيل" ومصر لتطوير خط أنابيب غاز شرق البحر الأبيض المتوسط ، وهو الخط المقترح الذي يمتدّ من المياه الفلسطينية المحتلة واليونانية القبرصية إلى جزيرة كريت اليونانية ومنها إلى البرّ الرئيسي اليوناني وإلى شبكة الغاز الأوروبية عبر إيطاليا.
- تهدف أنقرة إلى استخدام الاتفاقية كأساس قانوني لإرسال سفن استكشاف تركية إلى المياه جنوب جزيرة كريت اليونانية والبدء في التنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان، وهو أمر سيؤدّي بالتأكيد إلى تصعيد التوترات بين أثينا وأنقرة.
- في حين لم يتم الإعلان عن تفاصيل مذكرة التفاهم، يقول دبلوماسيون ومحلّلون إن المرحلة التالية ستكون معرفة ما إذا كانت تركيا سترسل بالفعل سفن استكشاف إلى المياه جنوب جزيرة كريت وتبدأ الحفر في الأراضي المتنازع عليها مع اليونان.
- أشار مصدر أوروبي رسمي إلى أنه في حال "حاولت تركيا إرسال سفن حفر جنوب جزيرة كريت فسيكون ذلك خطيراً للغاية على المنطقة واستقرارها."
- لذلك تذهب التحليلات إلى أن تركيا واليونان تقتربان خطوة إضافية من الصراع العسكري المباشر.
- بالنسبة لأنقرة، فإن الصفقة تتعلق أكثر بالحفاظ على نفوذها في ليبيا بغضّ النظر عن سيصل إلى السلطة في المستقبل.
- يبدو أن صفقة تركيا للتنقيب عن النفط والغاز في ليبيا تشير إلى أنها تخلّت عن محاولة التقرّب من مصر من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية.
- بحسب الإعلام التركي، من المتوقّع أن يقوم وفد يوناني رفيع المستوى بزيارة الشرق الأوسط للاتفاق مع دول المنطقة على عدم الاعتراف بالاتفاقية.

- وتروّج مراكز تركية لتوقّعات أن المنطقة المتنازع عليها من الممكن أن تحتوي كمّيات من الغاز والنفط بقيمة 30 تريليون دولار، ومن المرجّح أن طرح هذه الأرقام الضخمة هو جزء من أدوات النزاع بين الأطراف المعنية ولتعبئة الرأي العام التركي.
- إن توقيت توقيع اتفاقية التنقيب مع ليبيا يعكس جزءاً من سياسة أردوغان القومية التي تهدف إلى شدّ العصب الداخلي قبل الانتخابات المقبلة في حزيران 2023.

مواقف دولية مندّدة:

- كردّ مشترك من مصر واليونان اجتمع وزير الخارجية المصري بنظيره اليوناني في العاصمة المصرية للحديث عن الاتفاقية التي وقّعتها تركيا مع الحكومة الليبية. واعتبر الطرفان أن الاتفاقية مؤثر على السياسة العدائية لتركيا. وطلب الطرفان من الأمم المتحدة اتخاذ موقف واضح بعدم الاعتراف بقانونية هذه الاتفاقية.
- ندّدت اليونان بصفقة الطاقة ووصفتها بأنها "غير قانونية" وقالت إنها ستعارض أي نشاط في شرق البحر المتوسط. وقالت وزارة الخارجية اليونانية إن أثينا لديها حقوق سيادية في المنطقة التي تنوي الدفاع عنها "بكل الوسائل القانونية، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي للبحار". كما أعلنت اليونان عن استعدادها لاستخدام كل قوّتها الدبلوماسية والعسكرية للدفاع عن سيادتها ضد "الخطط العدائية لتركيا".
- اعتبرت مصر أن الاتفاقية الموقّعة بين تركيا وليبيا "غير قانونية"، وذكر بيان للخارجية المصرية أن "حكومة الوحدة في ليبيا لا تملك صلاحية إبرام أي اتفاقيات دولية أو مذكرات تفاهم".
- قال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، بيتر ستانو، إن صفقة النفط والغاز "تنتهك حقوق السيادة لدول ثالثة، ولا تتوافق مع قانون البحار ومن المحتمل أن تقوّض الاستقرار الإقليمي".
- أعلن البرلمان الليبي رفضه للاتفاقية الموقّعة واعتبرها غير قانونية.
- اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية كرستوفر برغر أنه لا يحق لتركيا توقيع اتفاقية مع ليبيا على حساب دول أخرى واليونان ليست ملتزمة بهذه الاتفاقية.

أفكار دان شايبو لتوسيع التطبيع

الموضوع

ورقة مكتوبة قدّمها السفير الأميركي الأسبق في كيان العدو دان شايبو للجنة الفرعية للشؤون الخارجية بمجلس النواب حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومحاربة الإرهاب، ضمن جلسة استماع عُقدت في 21 أيلول الفائت حول "شراكات التعاون الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط" يقدم فيها توصيات هامة لتطوير مسار التطبيع في السنوات القادمة.

النص

إن القول بأن العمليات الدبلوماسية في العامين الماضيين في الشرق الأوسط هي نموذج تحوّل إنما هو للتقليل من أهمية القضية. بالنسبة للأعوام الـ 72 على وجود "إسرائيل" كان رفض الدول العربية الاعتراف بها أو تطبيع العلاقات معها يشكّل الحالة العامة السائدة. وفي حين اخترقت هذه الحالة كلّ من مصر عام 1979 والأردن عام 1994 - وهما الدولتان المحادّتان لـ "إسرائيل" اللتان خاضتا حروباً عديدة معها - فإن اتفاقيات السلام المهمّة هذه لم تسفر عن نتائج كبرى لناحية العلاقات التجارية أو العلاقات الشعبية، كما أن جميع الدول العربية الأخرى - حتى تلك التي خاضت حوارات سرّية مع "إسرائيل" - اعتبرت أنّ تطبيع العلاقات أمر بعيد جداً.

إنّ التغيير الكبير المتمثّل بـ "اتفاقيات أبراهام" الموقّعة بين "إسرائيل" والإمارات، والبحرين والمغرب والسودان في عام 2020 فتحت الباب أمام شرق أوسط مختلف نوعياً. تميّزت هذه العلاقات الجديدة بقبول شعبي وعزّزت الاتصالات والاجتماعات رفيعة المستوى المتكرّرة والتشجيع الرسمي على توسيع وتعميق العلاقات الثنائية من خلال الأعمال والتعليم والتكنولوجيا والارتباطات الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التعاون الأمني السري السابق لمعالجة المخاطر المشتركة يتم بشكل علني ومتزايد، حيث وقّعت كلّ من المغرب والبحرين على اتفاقيات أمنية مع "إسرائيل"، كما أنّ إدراج "إسرائيل" ضمن منطقة مسؤوليات القيادة المركزية الأميركية يجعل الأمر أكثر انتظاماً ويكثّف التدريبات المشتركة وعمليات التخطيط والتبادل.

أنا اليوم، أعمل في المجلس الأطلسي، الذي يترأس مبادرة مؤتمر N7 (التطبيع والدول السبع المطبّعة)، وترعاه مؤسسة السيد جفري م. تالينز، التي جمعت بنجاح مسؤولين كبار من "إسرائيل" والدول العربية الست التي

أعلنت تطبيع العلاقات معها، في مؤتمر عقد أواخر عام 2021 - وقد كان الاجتماع الأول والوحيد من نوعه. ونحن نخطّط لعقد مجموعة من المؤتمرات الإضافية في الأشهر المقبلة بهدف تدشين تواصل متعدد الأطراف عابر لبيروقراطيات جميع هذه الدول، ووضع مقترحات عمليّة تصبّ في مصلحة عمل "منتدى النقب". أنا اخترت المشاركة في هذا العمل لأتني أعتقد أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تغتنم الفرص التي توفرها "اتفاقيات أبراهام"، والقيام بذلك على نطاق واسع بطريقة تكسب الدعم من الحزبين. إنّ الآراء التي أعبر عنها في هذه الشهادة تخصني أنا فقط.

أودّ أن أوضح خمس نقاط رئيسية حول أهميّة هذه الاتفاقيات والفرص التي تقدّمها للولايات المتحدة. أولاً، ليس هناك عودة. قادة الدول الذين قاموا بتطبيع علاقاتهم مع "إسرائيل" يفعلون ذلك لخدمة مصالحهم الخاصة. يرون فرصاً للتعاون أكثر مع "إسرائيل" للتعامل مع الخصوم المشتركين مثل إيران والجماعات الإرهابية المتطرّفة، وللوصول إلى التكنولوجيا الإسرائيلية، وللشراكة مع "إسرائيل" في قطاعات رئيسية مثل الصحة والتعليم والطاقة والسياحة والزراعة والمياه والأمن الغذائي، وتعزيز سرديات التسامح والتعايش الذي يعتقدون به. إن عدداً كبيراً من الاتفاقيات التي تمّ التوقيع عليها بالفعل - وتلك التي ما زالت ممكنة حتى الآن - تقدّم مزايا ضخمة لمواطني الدول الموقّعة. وقد نجت العلاقات الجديدة مع "إسرائيل" من استحقاق تنصيب رئيس أميركي جديد، ومن إجراء انتخابات إسرائيلية وتغيير في الحكومة، ومن الحرب في غزّة، والتوترات المستمرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين .

هذه التحركات لا تمثّل فقط انعكاساً دراماتيكيّاً للرفض العربي التقليدي لـ "إسرائيل" على مدى عقود، إنما هي قطيعة مباشرة مع النهج العربي الموحد الموصوف بالسلام العربي في مبادرة عام 2002. تلك المبادرة وضعت تسلسلاً محدّداً: أولاً، حلّ الدولتين بين "إسرائيل" والفلسطينيين ومن ثمّ التطبيع مع "إسرائيل". إنّ "اتفاقيات أبراهام" واتفاقيات التطبيع الأخرى تقلب هذا التسلسل. هذا لا يعني أنّ دول الإمارات والبحرين والمغرب والسودان لم تعد مهتمّة بالفلسطينيين أو بتحقيق حلّ الدولتين، فقد أوضحت الإمارات أنّ التطبيع لا يمكن أن يستمرّ إذا قرّرت "إسرائيل" ضمّ أجزاء كبيرة من الضفة الغربية لأراضيها. لكن هذا يعني أنّهم لم يعودوا على استعداد للترفّع عن المصالح الخاصة للجهود المبذولة لحلّ نزاع مسدود الأفق تماماً.

هذا التحوّل في تحديد أولويات المصالح لم يأت من الولايات المتحدة، وتستحقّ إدارة ترامب التقدير الكبير لمساعدتها على تحويل هذه الاتفاقيات إلى واقع، لكن المصالح الإماراتية والبحرينية والمغربية والسودانية كانت هي المحرّك. حتى لو أردنا اقتراح نهج مختلف - وأنا شخصياً لا أستطيع أن أتخيّل لماذا نفعل ذلك - لما كان بإمكاننا أن ننجح. هذا المسار هو الواقع الجديد في المنطقة. أولئك الذين، لأي سبب من الأسباب، يريدون

وقف أو معارضة ذلك، سيجدون أنفسهم محبطين للغاية، وسيفقدون الفرص الخاصة بهم. ولحسن الحظ أدركت إدارة بايدن الفرصة الكبيرة التي ورثتها وتحركت لاحتضانها والنهوض بها، حتى لو أمكن فعل المزيد. ثانيًا، من غير المرجح أن يتوقف اتجاه التطبيع مع الدول التي قامت بذلك حتى الآن. ومن المرجح أن الدول العربية الأخرى، التي ترى الأثر الإيجابي على مصالح الدفعة الأولى من تلك البلدان، أن تحذو حذوها. يجب على الولايات المتحدة أن تشجعهم على القيام بذلك، وفي الواقع أجرت إدارة بايدن عددًا من هذه المناقشات أثناء زيارة الرئيس الأخيرة إلى الشرق الأوسط، حيث بدأت السعودية بالسماح بتحليق الطيران المدني الإسرائيلي فوق الأراضي السعودية وكانت تلك خطوة إيجابية على طريق التطبيع الكامل القادم على الأرجح. وأعتقد أن السعوديين سيتمون الأمر في نهاية المطاف، وستتخذ دول أخرى هذه الخطوة. وهذا يعكس تحولًا عميقًا في المواقف جاريًا، بالتأكيد في الخليج، لكنه قد يجد طريقه إلى بلدان أخرى في المنطقة أيضًا. يتحدث القادة العرب وبشكل متزايد عن أنه من الطبيعي أن يعيش ويعمل الإسرائيليون والعرب معًا، مما يعكس ويشجع وجهة النظر المختلفة، لا سيما بين الشباب العرب.

ثالثًا، التطبيع بين "إسرائيل" والدول العربية يوفر فرصًا مهمة لتعزيز المصالح الأميركية في الشرق الأوسط وخارجه. إن العمل مع التحالف الناشئ من شركاء الولايات المتحدة أفضل من مجموع حلفائها المتفرقين. يساعد هذا التحالف في معالجة أولويات الأمن القومي الرئيسية، ويسمح بوجود أميركي دائم في الشرق الأوسط. إن تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" وأكبر عدد ممكن من الدول العربية والإسلامية مهم لمصالح الولايات المتحدة في حد ذاتها. منذ تأسيس "إسرائيل" والولايات المتحدة تؤيد عبر إدارات كلا الحزبين مبدأ أن لـ "إسرائيل" الحق في الوجود والشرعية كأي دولة أخرى. كما أنه يخدم مصالح الولايات المتحدة عندما يتعاون شركاء الولايات المتحدة - كما تفعل جميع الدول المشاركة - مع بعضهم البعض. ولكن مع انتشار التطبيع فإنه يعزز المصالح الأميركية الأخرى أيضًا. يمكن أن يؤدي ترسيخ تحالف من الدول المعتدلة التابعة للولايات المتحدة، والتي تقدر الشراكة الجماعية التي يتم بناؤها الآن، إلى تحسين تقارب السياسات وتقليص الفجوات، بما في ذلك القضايا التي تتعلق بالولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط الذين لم يكونوا يجتمعون دائمًا، بما في ذلك حول القضايا المتعلقة بروسيا والصين وإيران والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

روسيا: إن أبرز هذه القضايا والأولوية المهيمنة على جدول الأعمال الدولي اليوم هي غزو روسيا لأوكرانيا. لا تنحصر مواجهة النفوذ الروسي بمعارضة عدوانها في أوروبا الشرقية بل تشمل مناطق أخرى حيث تنشط فيها روسيا مثل الشرق الأوسط. من المفهوم أن "إسرائيل" والدول العربية شعروا بحاجة إلى تصحيح العلاقات مع روسيا، نظرًا لدورها النشط في سوريا وليبيا ومناطق الصراع الإقليمية الأخرى، وهو واقع انعكس في أيام الحرب الأولى. بعد قليل من التردد المبكر - امتناع الإمارات عن التصويت على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

الذي يدين الغزو الروسي، وامتناع الدول العربية الأخرى عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، والرسائل الإسرائيلية الأولية حول إدانة الغزو - كان الاتجاه الجديد نحو دعم أوضاع أوكرانيا في حربها ضد الهجوم غير المبرر لروسيا. من المؤكد أن مقتل أعداد كبيرة من أفراد الجيش الروسي في أوكرانيا، وانهيار اقتصاد موسكو تحت وطأة العقوبات سيجعل العديد من الدول تدرك أنها لا تحتاج إلى موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا الضعيفة، التي لا يمكن أبداً أن توفر التعاون الأمني الذي تستطيع الولايات المتحدة القيام به. ولكن من خلال كوننا الشريك الرئيسي للتحالف الناشئ، يمكننا التأكيد على أن أولئك الذين يؤسسون لشراكات مع الولايات المتحدة يحتاجون إلى الوقوف معها عندما تتعرض أهم مصالحها للتهديد.

الصين: إن أحد الموضوعات البارزة بالنسبة لإدارة بايدن منذ اليوم الأول هو المنافسة الاستراتيجية مع الصين ويمكن معالجتها من خلال دعم التطبيع. بالنظر إلى القوة الاقتصادية للصين والطموحات المتزايدة للتأثير خارج منطقة المحيطين الهندي والهادئ، يجب على الولايات المتحدة الحذر من ميل تحالف شركائها في الشرق الأوسط إلى الشرق. هناك جهد أميركي متطور يتمّ بذله مع المسؤولين الإسرائيليين والقطاع الخاص لإثارة مخاطر الاستثمار في البنى التحتية الصينية والوصول إلى التقنيات الإسرائيلية الحساسة، والمناقشات الجارية بين الولايات المتحدة والمسؤولين الإماراتيين حول قاعدة عسكرية صينية قيد الإنشاء في الإمارات، تؤكد هذه المخاطر.

كما هو الحال مع روسيا، هنا أيضاً يجب على شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أن يفهموا توقعات واشنطن بأن علاقاتهم الثنائية مع الصين لا تتمّ بطريقة تضرّ بمصالح الولايات المتحدة. يجب على الولايات المتحدة بدورها أن تؤكد التزاماتها الخاصة بمعالجة المخاوف الأمنية المشروعة لشركائها - الصين ليست على استعداد لتولي هذا الدور بالتأكيد - واستكشاف بدائل للاستثمارات وأسواق التكنولوجيا الصينية التي تحتوي على مخاطر أمنية. ومن الأمثلة على ذلك استثمارات دول الخليج في قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي. يمكن لـ "إسرائيل" والدول العربية المطبّعة معها أن تعمل على تثبيت هؤلاء الشركاء الأميركيين بشكل حازم في معسكر أميركي، جنباً إلى جنب مع شركاء مثل أعضاء رابعية المحيطين الهندي والهادئ، واليابان، والهند، وأستراليا. بالفعل، إن مشاركة الهند في مبادرة 2U2 الرباعية مع "إسرائيل"، والإمارات، والولايات المتحدة، والتي أشار إليها الرئيس بايدن في قمة افتراضية أثناء زيارته لـ "إسرائيل" في تموز الفائت، تساعد في توجيه قادة عملية التطبيع إلى هذا المعسكر، ما سيكون عنصراً مهماً في قدرتنا على منافسة الصين في الشرق الأوسط.

إيران: هناك مصلحة أميركية مهمّة أخرى يعرّزها التطبيع، وهي الحاجة إلى مواجهة نفوذ إيران الخبيث وعدوانها في المنطقة. لا يزال من غير الواضح في الوقت الحالي ما إذا كانت إيران والولايات المتحدة ستتوصلان إلى اتفاق بشأن العودة إلى الامتثال المتبادل للاتفاق النووي الإيراني، خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA).

ولكن بغض النظر عن الطريقة التي ستنتهي بها تلك المفاوضات، لا شك في أن إيران ستستمر بتهديد شركاء الولايات المتحدة ومصالحها في الشرق الأوسط - إما كدولة عتبة نووية، في حالة عدم وجود صفقة، أو من خلال دعم الوكلاء الإرهابيين، أو العدوان عبر قواتها الخاصة، وتوسيع برامج الصواريخ الباليستية وأنظمة الطائرات المسيّرة مع أو بدون صفقة، ولكن مع عائدات إضافية من تخفيف العقوبات، إذا تمّ التوصل إلى اتفاق. تعتبر الاجتماعات العرضية رفيعة المستوى، مثل "قمّة النقب" التي عُقدت في "إسرائيل" في آذار، والقمة الثلاثية المصرية الإسرائيلية والإماراتية التي سبقتها، والزيارة الرائدة التي قام بها وزير خارجية الإمارات إلى القدس الأسبوع الماضي، ضرورة لبناء الثقة بين القادة ورسم مسار مشترك حول التهديدات المشتركة مثل التهديد الإيراني. وفي حين أنّ التعاون الأمني العملي أمر مهمّ، فقد تمّ تنسيق الكثير منه عبر القيادة المركزية الأميركية، ممّا يتيح التدريب المشترك وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ومع مرور الوقت تشكيل شبكة دفاع جوي متكاملة ومتطورة. ولكن ينبغي عمل المزيد لتعزيز هذه الشراكات بشكل أعمق في مجتمعات الدول التي قامت بتطبيع العلاقات. ومع وجود الولايات المتحدة كمشارك دائم - أي من خلال الحفاظ على وجود عسكري إقليمي موثوق به وتمكين شركائنا من الدفاع عن أنفسهم - ووجود اللاعبين الإقليميين في الصدارة بقوة، يمكن أن نشهد ظهور تحالف موحد لمواجهة التهديدات الإيرانية. وهذا لا يمنع محاولات الحوار من قبل من يسعون إليه. وقد تابعت كل من الإمارات والسعودية بدعم من الولايات المتحدة مثل هذه المحاولات لخفض التصعيد. لكن في ظل القيادة الإيرانية الحالية لا يمكن أن يكون هناك توقّع جدّي بتراجع عدائها للولايات المتحدة و "إسرائيل" وجيرانها الستة في الخليج. إنّ ضمان وجود جبهة موحّدة عميقة الجذور لمواجهة هذه التهديدات هو فائدة كبيرة من فوائد التطبيع، ما يساعد على تعزيز وجود أميركي دائم في المنطقة، مع الإشارة إلى أنّه مع وجود مثل هذه الجبهة من الدول في المنطقة ستؤدي الولايات المتحدة دوراً داعماً ونشطاً، ولكن لا تكون دائماً رأس الحربة.

الساحة الإسرائيلية الفلسطينية: أخيراً، يجب على الولايات المتحدة أن تعتمد على توسيع التطبيع واعتباره كمصدر إيجابي للطاقة - في الواقع، ربما المصدر الوحيد المتاح حالياً - من أجل الحفاظ على حل الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني القائم. لا توجد احتمالات مباشرة لأيّة اختراقات في هذا الصراع، وذلك مع تركيز التعاون الإسرائيلي الفلسطيني والمساعدة الأميركية على تحسين الظروف لجميع الأطراف وتجنّب تفشّي الإرهاب والعنف. لكن لا تزال هناك مصلحة أميركية مهمّة تضمن أمن "إسرائيل" ومستقبلها كدولة يهودية ديمقراطية، وهي أساس شراكة القيم المشتركة التي تحظى بدعم من الحزبين في الولايات المتحدة.

إنّ الدول العربية لا تعطي الأولوية نفسها للديمقراطية الإسرائيلية، لكنّ شعوب هذه الدول ما زالت تُعنى بتأمين رفاهية وحقوق الشعب الفلسطيني، مهما كان القادة العرب يشعرون بالإحباط تجاه القيادة الفلسطينية الحالية.

يبقى هذا العامل يشكّل مصدر حساسية لمصر والأردن، وبالتأكيد لعدد من البلدان التي لم تطبّع بعد العلاقات مع "إسرائيل". وبالتالي، إضافة إلى الاهتمام الذي يتشاركون فيه مع الولايات المتحدة في رؤية الفلسطينيين يحققون الاستقلال وتقرير المصير في دولة خاصة بهم، فإنّ الإنجاز النهائي بوعده التطبيع من المرجّح أن يتحقّق بالتوازي مع السعي نحو السلام الإسرائيلي الفلسطيني وليس بدلاً منه.

لا ينبغي للولايات المتحدة تحت أي ظرف من الظروف أن تتمسك بشروط إحرار المزيد من التقدّم في التطبيع بناء على خطوات محدّدة نحو السلام الإسرائيلي الفلسطيني. لكن نظراً إلى القلق المستمرّ حول القضية الفلسطينية في العالم العربي فإنّ عقبة إسرائيلية فلسطينية يمكن أن تضع قيوداً على كلّ ما يمكن أن يحقّقه التطبيع. إنّ الموقف يستدعي تقديم توضيح من المسؤولين الأميركيين لكلّ من الإسرائيليين والشركاء العرب بأنّ الولايات المتحدة تعمل بناءً على توقّع أن تعمل جميع الأطراف على العودة إلى مسار حلّ الدولتين في نهاية المطاف، وينبغي على الزعماء الفلسطينيين أن لا يكونوا على الهامش، وعليهم التخلّي عن رفضهم للتطبيع والمواقف الأخرى غير الواقعية، والتركيز على كيفية تعزيز مصالح شعوبهم في تحقيق الدولة من خلال المشاركة فيما يقدّمه التطبيع.

حتى في قضية صعبة للغاية مثل الحرب في اليمن، قد يكون هناك ارتباط بين مسارات التكامل الإقليمي وأهداف الولايات المتحدة. وقد أدّت الدبلوماسية الأميركية العنيدة إلى إرساء وقف لإطلاق النار ثم تمديده في اليمن، الأمر الذي لاقى ترحيباً من الشعب اليمني الذي يعاني منذ فترة طويلة، وتدقّق المساعدات دون عوائق ووقف هجمات الحوثيين على السعودية. لكنني لا أعتقد أنّه من قبيل الصدفة أن يتزامن القرار السعودي لوقف إطلاق النار مع الاندماج في التحالف الإقليمي الوثيق الأعمق للولايات المتحدة مع ذلك التحالف، بل إنّه يُظهر بالتأكيد عدم وجود تضارب مع سعي الولايات المتحدة لإنهاء الصراعات الإقليمية المدمرة وتأييدها لتوسيع التطبيع بين "إسرائيل" والدول العربية.

رابعاً، لتحقيق الوعد بالتكامل الإقليمي الحقيقي، ليس من السابق لأوانه التفكير على نطاق واسع وطويل المدى في الشكل الذي يمكن أن يبدو عليه الهيكل الإقليمي متعدّد الأطراف.

هناك العديد من النماذج التي يمكن الاستفادة منها، مثل مجموعة الدول السبع ورابطة دول جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأميركية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. في حين أنّ مثل هذه المنظمة الإقليمية في الشرق الأوسط هي مسألة حالياً، من الممكن منذ الآن إدراج بعض العادات والممارسات والتبادلات التي يمكن أن تحسّن آفاق تطوّرها بمرور الوقت. إنّ "قمة النقب" التي أعيد تسميتها الآن بـ "منتدى النقب"، ومع الإعلان عن النية لإجراء اجتماعات متكرّرة لوزراء الخارجية مع ضيوف متناوبين، هي عنصر مهم في مثل هذه البنية. كما أنّ قمم وزراء الخارجية مهمّة وقيّمة. مع مرور الوقت، يجب أن يكون الهدف

أيضاً هو عقد اجتماعات قمة لرؤساء الدول. لكن لا يجب أن تقتصر هندسة هذه اللقاءات على الشخصيات رفيعة المستوى فقط، حيث يستطيع كبار القادة اتخاذ قرارات والتزامات سياسية واسعة النطاق، لكن التنفيذ والكثير من الابتكار الضروري لتحقيق أقصى قدر من الفوائد سيعتمد على إشراك عناصر أخرى من فعاليات الدول. لذلك يجب أن يكون أحد الأهداف المعلنة للولايات المتحدة وشركائها الإسرائيليين والعرب هو بدء اجتماعات منفصلة ومنتظمة (ربما نصف سنوية) لوزراء الطاقة والصحة والتجارة والتعليم والسياحة والمياه والزراعة والدفاع. فمن خلال نظرة على هيكل رابطة دول جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، يظهر لنا هذا النوع من سلسلة الاجتماعات المتشابكة من قبل الوزراء والخبراء عبر مجموعة واسعة من القضايا، والتي تُتابع من قمة القادة السابقة وتغذي القمة التالية. وبصورة مماثلة، يتم التحضير لقمة قادة مجموعة السبع على مدار العام من قبل شيرباس (Sherpas)، باستخدام اجتماعات متداخلة لوزراء المالية للتوصل إلى قرارات وجعل جدول الأعمال حسب أجندتهم. بعد عدة سنوات يمكن لـ "منتدى النقب" أو أي إطار لاحق أن تتطور لتحصل بشكل سنوي لتعزيز حصول مجموعة من الاجتماعات بين النظراء التي تتجاوز مجالات مجموعات العمل الست للمنتدى. يمكن لهيئات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص في هذه البلدان أن تنظم نفسها بنفس الآلية للمشاركة المنتظمة بطريقة تبني على عمل الحكومات. يمكن إجراء مفاوضات إضافية متعددة الأطراف في هذا المنتدى، مثل اتفاقية التجارة الحرة للمنطقة، بناءً على اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين "إسرائيل" والإمارات. في مرحلة لاحقة من الممكن تصوّر هيئة شبيهة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث تحاسب الدول الإقليمية بعضها البعض على تحسين ممارساتها في مجال حقوق الإنسان، مما يعزّز أولويات الولايات المتحدة الخارجية. يمكن دعوة البلدان من خارج المنطقة بما في ذلك شركاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا لحضور الاجتماعات كمراقبين، وإقامة شراكات مع التجمّع الإقليمي مع مرور الوقت.

مرة أخرى، أرى أنّ التأثير المجرّم لهذا النوع من البنية، حتى لو كان ملهماً إلى حدّ كبير، ففي البداية سيهدف إلى جرّ العديد من عناصر حكومات ومجتمعات "إسرائيل" والدول العربية إلى عملية التطبيع بهدف إظهار فوائد أعمق وأوسع للتطبيع لعدد أكبر من سكانها، وجعل هذا التجمّع الإقليمي شبيهاً بناه يريده الآخرون الانضمام إليه. هذا الأمر يخلق منبراً لمصر والأردن للبناء على تجربة قيادتها كأول دولتين عربيتين طبّعتا علاقاتهما مع "إسرائيل"، والعمل مع دول التطبيع التي انضمت مؤخراً لتعزيز المصالح المشتركة في جميع أنحاء المنطقة. سيؤدي نجاح هذه الجهود إلى بناء شبكة دائمة من العلاقات بين الدول المشاركة، وزيادة وتوسيع قاعدة مناصرة السلام والتعاون، وجعل العودة إلى الصراع أمراً غير وارد ببساطة. بالنسبة للولايات المتحدة، هناك فائدة واضحة في أن يُنظر إليها على أنّها الشريك الخارجي الرئيسي لهذه المجموعة، لأنّها ستساعد في ضمان أنّ اتجاهها بمرور الوقت يتماشى قدر الإمكان مع المصالح الأميركية. كما ذكرنا سابقاً، تشمل هذه المصالح تنسيق التعاون

الأمني تجاه التهديدات الإقليمية المشتركة مثل إيران، وضمن توافق شركاء الولايات المتحدة مع المصالح الأميركية في مواجهة روسيا والصين، وإدراج الفلسطينيين، كمستفيدين ومساهمين في عملية التطبيع، بطريقة تعزز هذه الاتجاهات الإقليمية الإيجابية وتعزز هدف حلّ الدولتين بين "إسرائيل" والفلسطينيين. خامساً، هناك العديد من المبادرات التي يمكن للولايات المتحدة القيام بها للمساعدة في الحفاظ على زخم عمليات التطبيع ومعالجة مجموعة من الأولويات الإقليمية، والاستفادة من الفرص لتعزيز المصالح الأميركية. مجدداً، أعتقد أنّ إدارة بايدن تدرك أهمية المشاركة في دعم التطبيع، وقد اتخذت عدداً من الخطوات المفيدة في هذا الشأن. أقدم هذه القائمة التوضيحية غير الشاملة للتوصيات بهدف التشجيع على استمرار الاتجاه الإيجابي.

في بداية هذا القسم، سأكون مقصراً إذا لم أذكر الدور الهامّ لمؤتمرات "اتفاقات أبراهام" في مجلسي النواب والشيوخ. تقوم هذه اللجان ورؤساؤها وأعضاؤها بأعمال بالغة الأهمية لدفع التطبيع كقضية ذات أولوية تستحق دعماً دائماً من الحزبين. أعتقد أنّها مساهمة مهمّة لأمننا القومي، وأودّ أن أقدم دعماً لعمليهم. العديد من هذه المبادرات المقترحة تستقطب بالفعل الاهتمام والدعم من اللجان، ومبادرات أخرى قد تلقى الدعم لاحقاً.

التوصيات:

- توسيع المشاركة الدولية لدعم التطبيع. ينبغي تشجيع شركاء الولايات المتحدة، الأوروبيين واليابان، وأستراليا، وكوريا الجنوبية، وغيرهم على القيام بخطوات واضحة كما فعلت الهند لإظهار الدعم بغية توسيع إضافي للتطبيع وتثبيت التحالف الإقليمي المستجد في معسكر شركاء الولايات المتحدة.
- السعي لتمرير قرار لمجلس الأمن الدولي عبر التصويت بإجماع دولي على أنّ تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية يخدم قضية السلام والأمن الدوليين. يوفّر مقعد دولة الإمارات الحالي في مجلس الأمن فرصة جيدة في هذا السياق.
- إشراك الفلسطينيين في مننديات وأنشطة التطبيع كلّما أتيحت الفرصة. يجب على الدول العربية و"إسرائيل"، بدعم من الولايات المتحدة، السعي بقوة إلى أن توضح للفلسطينيين كيفية الاستفادة من عمليات التطبيع (الضمّ والمشاركة). في اجتماعها في البحرين في حزيران الماضي، سلّطت اللجنة التوجيهية لـ "منتدى النقب" الضوء بشكل مفيد على أولوية المشاركة الفلسطينية في مجموعات العمل الخاصة.
- إنشاء مبادرات تعاون جديدة في مجال الطاقة، مبنية على صفقة الطاقة الشمسية الإماراتية الأردنية الإسرائيلية لتحلية المياه، مثل الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية في المنطقة "C" من الضفة الغربية، وتجديد جهود مبادرة "الغاز لغزة" عبر منتدى الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتمويل

التعاون المشترك في مجالي البحث والتطوير بشأن الابتكار في مجال مصادر الطاقة المتجددة والوقود البديل، من خلال المِنح المقدّمة من الأحزاب التي تدعم برنامج الطاقة "BIRD" بين الولايات المتحدة و"إسرائيل".

- إجراء تبادل تدريبي في المجال الصحي للأطباء والمرضى ومسؤولي المستشفيات الإسرائيليين للسفر إلى مختلف الدول العربية بهدف التدريس، والسماح للعاملين العرب في المجال الطبي بالسفر إلى "إسرائيل" والتدريب في المستشفيات الإسرائيلية، فمركز "شيبا" الطبي كان قد بدأ بالعديد من هذه المشاريع.

- إنشاء منحة أبراهام للطلاب المسجلين في برامج الدرجات المشتركة بين الجامعات الإسرائيلية والجامعات في الدول العربية. ستحدّد المنحة الطلاب المتفوّقين من كل دولة من الدول ذات الصلة وتوفّر الرسوم الدراسية الكاملة، والإقامة والمأكل، وراتب للنفقات، بالإضافة إلى شبكة دعم من المرشدين.

- تطوير منطقة إيلات - طابا - العقبة لتصبح منطقة حدود مفتوحة للسياح والقيام بتجربة سياحة في ثلاث دول. مع مرور الوقت يمكن دمج منطقة خليج العقبة "الأوسع" من خلال إقامة خطوط عبّارات مائية منتظمة مع شرم الشيخ ومنطقة مشروع نيوم.

- دعوة قادة الدفاع الإسرائيليين والعرب إلى مشاورات منتظمة تعقدّها القيادة المركزية الأميركية حول التهديدات الأمنية الأكثر أهمية والتخفيف من آثارها، مع التركيز على الإسراع بنشر الدفاعات الجوية المتكاملة "المدمجة" بين هذه الدول وغيرها من الدول الإقليمية الصديقة.

- إنشاء منتدى لتبادل أفضل الممارسات وتطوير القدرات المشتركة في التأهب لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، وانهيار المباني والأزمات الإنسانية وما شابه ذلك.

- إنشاء صندوق طوارئ للأمن الغذائي، مفتوح للمساهمات من دول ثالثة، وهيئات القطاع الخاص، والمتبرعين، لشراء المواد الغذائية الأساسية لبلدان المنطقة من مصادر بديلة في ضوء النقص الذي تسبّبته الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

ستستفيد هذه المبادرات والعديد من المبادرات الأخرى من توسيع نطاق المشاركة الأميركية، والتي يمكن للإدارة والكونغرس تشجيعها بقوة. من برنامج مبادرة "نيتا لوي" للشراكة من أجل السلام في الشرق الأوسط إلى "معاهد الصحة الوطنية الأميركية NIH" إلى وزارتي التجارة والطاقة، إلى شركة تمويل التنمية الدولية للولايات المتحدة DFC، إلى الجامعات، إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، هناك العديد من الفرص

لقيادة الولايات المتحدة في عقد رعاية ودعم البرامج والمؤتمرات واللقاءات الأخرى التي تجمع بين الإسرائيليين ومواطني الدول العربية.

يمكن للسير بهذه الجهود جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية أن تركز على النجاح في دفع دول عربية إضافية إلى التطبيع مع "إسرائيل"، مع التركيز المبكر على عُمان وموريتانيا وقطر والكويت. خارج الشرق الأوسط، هناك مرشون آخرون للتطبيع بحاجة إلى الاهتمام، بما في ذلك إندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش وعدد من دول غرب إفريقيا.

باختصار، توفر "اتفاقيات أبراهام" وباقي اتفاقيات التطبيع فرصاً مهمة لتوسيع الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحسين حياة مواطني البلدان المتضررة، وتعزيز مجموعة واسعة من المصالح الأمريكية. لكل هذه الأسباب، يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على مشاركتها النشطة في البناء على ما تم تحقيقه حتى الآن. وعلينا أن ندرك أنه بقدر ما هو مثير للإعجاب مما رأيناه حتى الآن، فإنه ليس سوى خدش على سطح ما هو ممكن.

الشرق الأوسط في استراتيجية

إدارة

بايدن للأمن القومي

الموضوع

القسم الخاص بالشرق الأوسط في استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، التي نشرها البيت الأبيض في 12 تشرين الأول 2022. وقد ورد ذكر "الشرق الأوسط" 11 مرة في الاستراتيجية، خلّت من أية إشارة لحزب الله بالاسم على عكس استراتيجية ترامب وأوباما التي كانت تذكر حزب الله في معرض الحديث عن الإرهاب. وقد ورد ذكر إيران 7 مرّات، وسوريا 3 مرّات، وتركيا والإمارات مرّة واحدة، واليمن مرتين، وكيان العدو 4 مرّات، والفلسطينيين مرّتين، فيما غاب أي ذكر للسعودية ومصر والأردن ولبنان والعراق.

النصّ الحرفي

دعم خفض التصعيد والتكامل في الشرق الأوسط

على مدى العقدين الماضيين ركّزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الغالب على التهديدات المنبثقة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لقد تخلّفنا في كثير من الأحيان عن تحقيق نتائج مستدامة، بسبب السياسات التي تتمحور حول العسكرة، والتي تستند إلى إيمان غير واقعي بالقوّة وسياسة تغيير الأنظمة، بينما فشلنا في حساب تكاليف الفرصة المناسبة للأولويات العالمية المتنافسة أو العواقب غير المقصودة. لقد حان الوقت لتجنّب المخططات الكبرى لصالح المزيد من الخطوات العملية التي يمكن أن تعزّز المصالح الأميركية، وتساعد الشركاء الإقليميين على إرساء الأسس لمزيد من الاستقرار والازدهار والفرص لشعوب الشرق الأوسط وللشعب الأميركي. وضعت الولايات المتحدة إطاراً جديداً لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة استناداً إلى الميزة النسبية التي لا مثيل لها لأميركا في بناء الشراكات والائتلافات والتحالفات لتعزيز الردع، مع استخدام الدبلوماسية لتهدئة التوترات وتقليل مخاطر نشوب صراعات جديدة، وإرساء أسس طويلة الأمد للاستقرار. هذا الإطار مؤلّف من خمسة مبادئ.

أولاً، ستدعم الولايات المتحدة وتعزّز الشراكات مع الدول التي تشترك في النظام الدولي القائم على القواعد، وسوف نتأكد من أنّ تلك الدول يمكنها الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الخارجية.

ثانياً، لن تسمح الولايات المتحدة للقوى الأجنبية أو الإقليمية بتهديد حرية الملاحة عبر الممرات المائية في الشرق الأوسط، بما في ذلك مضيقاً هرمز وباب المندب، ولن تتسامح مع جهود أي دولة للسيطرة على دولة أخرى - أو المنطقة - من خلال القوة العسكرية، والغزوات أو التوغلات أو التهديدات.

ثالثاً، حتى عندما تعمل الولايات المتحدة على ردع التهديدات التي يتعرّض لها الاستقرار الإقليمي فإننا سنعمل على تقليل التوترات، وخفض التصعيد، وإنهاء النزاعات حيثما أمكن، وذلك من خلال الدبلوماسية.

رابعاً، ستعزز الولايات المتحدة التكامل الإقليمي من خلال بناء روابط سياسية واقتصادية وأمنية بين شركاء الولايات المتحدة وفيما بينهم، من خلال هياكل دفاع جوي وبحري متكاملة، مع احترام سيادة كل دولة وخياراتها المستقلة.

خامساً، ستعمل الولايات المتحدة دائماً على تعزيز حقوق الإنسان والقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

يعتمد هذا الإطار الجديد على التقدم الأخير الذي حققته دول المنطقة في تقليص الانقسامات المستمرة. سنواصل العمل مع الحلفاء والشركاء لتعزيز قدراتهم لردع ومواجهة أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار. سوف نواصل الدبلوماسية لضمان عدم تمكّن إيران من الحصول على سلاح نووي، مع الحفاظ على الموقف والاستعداد لاستخدام وسائل أخرى في حالة فشل الدبلوماسية. لن يتم التسامح مع تهديدات إيران ضد الأفراد الأميركيين وكذلك المسؤولين الأميركيين الحاليين والسابقين، وكما أوضحنا سنردّ عندما يتعرّض شعبنا ومصالحنا للهجوم. وأثناء قيامنا بذلك سنقف دائماً إلى جانب الشعب الإيراني الذي يناضل من أجل الحقوق الأساسية والكرامة التي حرّمه منها النظام في طهران منذ فترة طويلة.

على نطاق أوسع، سنجمع بين الدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية والمساعدة الأمنية للشركاء المحليين لتخفيف المعاناة وتقليل عدم الاستقرار ومنع تصدير الإرهاب أو الهجرة الجماعية من اليمن وسوريا وليبيا، إلى جانب العمل مع الحكومات الإقليمية لإدارة التأثير الأوسع لهذه التحدّيات. سنسعى إلى توسيع وتعميق علاقات "إسرائيل" المتنامية مع جيرانها والدول العربية الأخرى، بما في ذلك من خلال "اتفاقيات أبراهام"، مع الحفاظ على التزامنا الصارم بأمنها. سنستمرّ أيضاً في الترويج لحلّ الدولتين القابل للحياة والذي يحافظ على مستقبل "إسرائيل" كدولة يهودية وديمقراطية، بالتوازي مع تلبية تطلّعات الفلسطينيين إلى دولة آمنة وقابلة للحياة خاصة بهم. كما صرّح الرئيس بايدن خلال زيارته للضفة الغربية في تموز 2022، "تظلّ دولتان بناءً على حدود 1967، مع مقايضات مثقّق عليها، أفضل طريقة لتحقيق قدر متساوٍ من الأمن والازدهار والحرية والديمقراطية للفلسطينيين وكذلك الإسرائيليين".

يعتمد هذا الإطار الجديد على موقف عسكري مستدام وفَعَال يركّز على الردع، وتعزيز قدرة الشركاء، وتمكين التكامل الأمني الإقليمي، ومكافحة التهديدات الإرهابية، وضمان التدفّق الحرّ للتجارة العالمية. بالتزامن مع استخدام الأدوات الأخرى للقوّة الوطنية، تساعد هذه الأنشطة العسكرية أيضًا في مواجهة التوسّع العسكري للأطراف الخارجية في المنطقة. لن نستخدم جيشنا لتغيير الأنظمة أو إعادة تشكيل المجتمعات، ولكن بدلًا من ذلك نحصر استخدام القوّة في الظروف التي يكون فيها ضروريًا لحماية مصالح أمننا القومي وبما يتماشى مع القانون الدولي، مع تمكين شركائنا من الدفاع عن أراضيهم في وجه التهديدات الخارجية والإرهابية.

سنشجّع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على إطلاق إمكانات المنطقة، بما في ذلك من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي لدفع النموّ وخلق فرص العمل. سنشجّع منتجي الطاقة على استخدام مواردهم لتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية، مع الاستعداد أيضًا لمستقبل الطاقة النظيفة وحماية المستهلكين الأميركيين. سنواصل أيضًا دعم شركائنا الديمقراطيين والمطالبة بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، مع الاعتراف بأنه في حين أنّ الإصلاح الحقيقي لا يمكن أن يأتي إلا من الداخل، لا يزال للولايات المتحدة دور مهم لتلعبه. الولايات المتحدة هي أكبر مانح ثنائي للمساعدات الإنسانية، والداعية منذ فترة طويلة للعمل الإنساني القائم على المبادئ على الاحتياجات. سنحافظ على ريادتنا في مجال المساعدة الإنسانية وندير أزمات اللاجئين والنزوح طويلة الأمد، ممّا يساعد على تحقيق الكرامة الإنسانية وتعزيز الاستقرار. وسنعمل على تسريع دعمنا للشركاء الإقليميين لمساعدتهم على بناء قدر أكبر من المرونة، حيث سيتمّ تحديد مستقبل الشرق الأوسط من خلال التغيّرات المناخية والتكنولوجية والديموغرافية بقدر ما يتمّ تحديده من خلال المسائل الأمنية التقليدية.

وجهة نظر أميركية لسحب القوات الأميركية من سوريا

الموضوع

بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 نشر موقع "Foreign Affairs" مقالاً للكاتب كريستوفر الخوري¹ يتحدث فيه عن تحوّل الوجود العسكري الأميركي في سوريا من "عنصر استراتيجي إلى نقطة ضعف".

نصّ المقال

عندما استلم الرئيس الأميركي جو بايدن الرئاسة كانت السياسات الأميركية اتجه سوريا بعيدة عن الواقع. وقد قرّرت إدارة بايدن إعادة تحديد الأهداف الأميركية، مزيلة بذلك الفكرة غير المستقرّة قانونياً التي تقضي بضمان المنشآت النفطية السورية، والرغبة غير العملية بإخراج كل القوات الإيرانية من دولة لديها علاقات قديمة مع إيران. ورأى فريق بايدن أن الوقت قد حان لإعادة تركيز الجهود الأميركية على المهمة الرئيسية: وهي هزيمة الدولة الإسلامية (المعروفة بداعش).

أشار فريق الرئيس، أولاً بشكل خاص مع وفد رفيع المستوى إلى سوريا في أيار 2021 ومن ثم علناً عن طريق بيانات غير رسمية للصحافة في تموز 2021، إلى أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على وجود عسكري محدود يتألف من حوالي 900 فرد في سوريا واستكمال تأمين مساعدة محدّدة للاستقرار لإعادة الخدمات الأساسية، كالمياه والكهرباء، في المناطق التي تسيطر عليها قوات مدعومة من الولايات المتحدة. وكانت الخطة تقتضي القيام بذلك حتى تصبح الظروف أفضل لتسوية سياسية متفاوض عليها للحرب الأهلية السورية.

وأتى هذا التعديل بعد ملاحظة أنه بالرغم من أن القوات التابعة للولايات المتحدة تسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي السورية لا يزال التأثير السياسي والدبلوماسي للولايات المتحدة محدوداً. بالإضافة إلى ذلك فإن الخيارات البديلة مظلمة. إن استثمار طاقات أكثر بكثير، من الناحية المالية والعسكرية، على أمل تأمين نتيجة سياسية غير محدّدة ومن المرجح أنها لا تستطيع أن تتغلّب على التحديّ الأساسي في سوريا - أن نظام الرئيس السوري بشار الأسد ربح الحرب - ليس أمراً محموداً استراتيجياً ولا يمكن دعمه سياسياً. ولكن قراراً بسحب

¹ عمل كريستوفر الخوري مستشاراً لسياسة العراق وسوريا في مكتب المبعوث الرئاسي الخاص للتحالف العالمي لهزيمة داعش من كانون الثاني 2017 إلى كانون الأول 2019. وقد عمل مؤخراً كمستشار أول للسياسات في معهد توني بلير للتغيير العالمي.

القوات الأميركية في سوريا في وقت قصير بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان سيكون مكلفاً سياسياً وسيهزّ الثقة الإقليمية بمدى التزام الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ولكن هذا النظام لديه مخاطر خاصة به. ذلك أن ساحة الحرب في سوريا معقدة، والقوات الروسية، والسورية، والأميركية تعمل في مجال يصغر أكثر فأكثر. في الوقت عينه، هناك ارتفاع ملحوظ في هجمات الميليشيات المدعومة من إيران والتي تستهدف مواقع أميركية، وهناك خطر متجدد باجتياح عسكري تركي يستهدف القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة. بالنظر إلى هذا كله، يجب على إدارة بايدن الإجابة عن هذه الأسئلة: هل الوجود العسكري الأميركي المستمر في سوريا ضروري؟ وهل هو يستحق هذا الجهد؟

يبدو أن إدارة بايدن لا تزال تأمل بتغيير الظروف أو بتحسّنها وأن تسوية أفضل أو طريقة انسحاب أفضل قد تظهر. ولكن كل يوم يمر يزيد من الأخطار المحيطة بالقوات الأميركية ويضعف بدل أن يقوّي موقع التفاوض الأميركي حول الشروط التي يمكن تحقيقها من الأسد وروسيا مقابل الانسحاب الأميركي. فبدل التمرغ، يجب على الولايات المتحدة التركيز على طريقة خروج تضمن، بأسرع وقت ممكن، هدفها الرئيسي في سوريا: وهما حرية الولايات المتحدة في الوصول إلى الأجواء السورية، وسلامة السوريين الذين حاربوا إلى جانب القوات الأميركية لهزيمة داعش.

المهفة القديمة

لقد أصبحت سوريا بيئة أكثر خطراً للعمل، ولكن داعش ليست المسؤول الأساسي عن زيادة العنف. لقد زادت الأحداث العنيفة في سوريا - كالقصف والهجمات المسلّحة - بنسبة 20 بالمئة هذه السنة، بحسب مجموعة بيانات مواقع النزاع المسلّح وأحداثه. يتمّ معظم العنف على يد أطراف محليّة، من بينها نظام الأسد وقوات تابعة لتركيا. وبالعكس فإن تحركات داعش تقلّ، بحسب آخر تقرير من المفتش العام بوزارة الدفاع الأميركية. وقد تبنت داعش 201 هجوم بين 1 نيسان و30 حزيران، بما يقلّ بنسبة 60 بالمئة عن السنة الماضية. وعلى الرغم من أن داعش لا تزال تشكل خطراً دائماً في العراق وسوريا، فإنها لا تستطيع أن تقوم بعمليات هجومية مخطط لها في هذه الدول وهجمات مباشرة في الخارج.

هذا يعني أن نشاط حوالي 900 جندي عسكري موجود في سوريا لم يعد في أفضل حالاته. لا تزال القوات الأميركية توفرّ دعماً، وبالأخص من ناحية المعلومات، والمراقبة وقدرات الاستطلاع واللوجستيات، للميليشيات الحليفة، من بينها قوات سوريا الديمقراطية التي يترأسها الأكراد. في كانون الثاني، كان الدعم الأميركي مهماً جداً في مساعدة قوات سوريا الديمقراطية على السيطرة على سجن في الحسكة في شمال سوريا، بعد أن قامت داعش بالهجوم عليه لتحرير أعضائها المسجونين هناك. في تلك المعركة قُتل أكثر من 500 شخص من ضمنهم 121 مقاتلاً من قوات سوريا الديمقراطية. ولكن القوات الأميركية لا تقوم في الغالب بعمليات مشتركة

كما السابق مع قوآت سوريا الديمقراطية. كانت هناك عمليتان فقط في هذه السنة حيث تعاونت قوآت سوريا الديمقراطية مع قوآت الولايات المتحدة، بحسب التقرير العام لوزارة الدفاع وقوآت سوريا الديمقراطية. وتغيّرت أيضاً المواقع التي تحصل فيها نشاطات عسكرية أميركية، فانتقلت الى أماكن حيث تملك الولايات المتحدة مراكز معلومات أقلّ. فبدل من أن تتركز العمليات في شمال شرقي سوريا حيث تتمركز القوآت الأميركية، فإن العمليات ضد الأهداف المهمة في داعش تحصل في إدلب ومناطق أخرى تقع تحت سيطرة القوآت المختلفة المعادية للنظام السوري. لقد قُتل اثنان من قادة داعش في محافظة إدلب: هما أبو بكر البغدادي في 2019 وأبو إبراهيم الهاشمي القرشي الذي خلفه، في 2022. في حزيران اعتقلت القوآت الأميركية صانع قنابل في داعش في قرية حلبية تحكّمها قوآت ضد النظام مدعومة من تركيا، وفي الشهر الذي تلاه قتلت غارة أميركية أحد الأهداف رفيعة المستوى في داعش في منطقة غير بعيدة. واستهدف هجوم أميركي الأسبوع الماضي عناصر من داعش في قرية داعمة للنظام السوري. هذا التغيير في النقطة الرئيسية في الحرب على داعش يدلّ على أن القوآت الأميركية لا يزال بإمكانها اعتقال أو قتل أهداف عالية المستوى من عناصر داعش في أجزاء من سوريا حيث لا وجود أميركي على الأرض. يجب أن تكون هذه أخبارًا سارة: التواجد على الأرض قد يكون نافعًا، ولكنه ليس ضروريًا لحماية المصالح الأمنية الأميركية المحليّة.

حقل ألغام جيوسياسي

حتى مع انخفاض كمّية العنف من قبل داعش، فإن المخاطر على القوآت الأميركية تزداد. بعضها يأتي من العلاقات المتزايدة الحدة بين الولايات المتحدة وروسيا، والتي خاطرت بما كان في السابق خط تواصل مهني نسبيًا بين القوآت الروسية والأميركية التي تعمل في سوريا. منذ اجتياح أوكرانيا، شاركت الطائرات الروسية في سلسلة من الأفعال الخطيرة. في حزيران، على سبيل المثال، استهدفت الطائرات الروسية جيش مغاوير الثورة مباشرة، وهي فرقة معارضة مدعومة من الولايات المتحدة. هذه الفرقة موجودة قرب موقع التنف العسكري، وهو قاعدة عسكرية أميركية، داخل منطقة آمنة قد احترمتها روسيا كمنطقة لا يمكن الاعتداء عليها. هذا التصرف يزيد من خطر قيام صراع مباشر غير مقصود بين الولايات المتحدة وروسيا.

وللحرب في أوكرانيا أثر خبيث آخر. بينما تحوّل روسيا مواردها إلى الحرب مع جاراتها الأوروبية، قامت إيران بملء هذا الفراغ في سوريا، فأصبحت أكثر سيطرة وتشكّل خطرًا أكبر. والقوآت المدعومة من قبل إيران تزيد من تهديداتها على عمليات الولايات المتحدة بهجومات مباشرة وغير مباشرة، مطلقا على الأقل 19 صاروخًا وهجومًا مسيّرًا على مواقع أميركية في سوريا والعراق حتى الآن. في آب، بعد أن قامت القوآت المدعومة إيرانيًا بهجوم مسيّر ومسّح غير مباشر على موقعين عسكريين أميركيين مختلفين، ردّت الولايات المتحدة بغارات استهدفت تسعة مراكز لميليشيا شيعية غير مأهولة، من بينها مخابئ أسلحة ونقاط تفتيش - مما أدّى إلى مزيد

من الهجومات المضادة من الميليشيات المدعومة إيرانيًا. وفي حين أن المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وإيران لا تزال متباطئة، فإن إيران ستستعمل ميليشياتها في سوريا على الأرجح لخلق ضغط على الولايات المتحدة بهدف تحقيق ما لا يمكنها تحقيقه على طاولة المفاوضات.

وتزيد تركيا، التي هي عضو في الناتو وحليف أميركي، من ضغطها على القوات الكردية المدعومة أميركيا. وقد هدّد رئيس الجمهورية التركي، رجب طيب أردوغان، بالقيام بعمليات عسكرية جديدة لتحقيق الهدف الذي حمّله منذ زمن بخلق مساحة تمتد على 19 ميلًا في سوريا لصدّ الهجمات وتأمين الحدود التركية ولتمكين اللاجئين السوريين في تركيا من العودة إلى وطنهم. لقد حاربت تركيا ضد حزب العمال الكردستاني حربًا امتدت على مدى عقود في جنوب شرقي تركيا، وترى وحدات حماية الشعب الكردي السورية كامتداد مباشر لحزب العمال الكردستاني. وبالمقابل صنّفت الولايات المتحدة حزب العمال الكردستاني كمجموعة إرهابية أجنبية، ولكنها عملت مع وحدات حماية الشعب الكردي بشكل مباشر في سوريا في الحرب ضد داعش. في الواقع، كثيرًا ما يُشار إلى وحدات حماية الشعب على أنها "العمود الفقري" لقوات سوريا الديمقراطية من قبل المسؤولين الأميركيين.

كل يوم يمرّ يزيد من المخاطر على قوات الولايات المتحدة

منذ أن قامت إيران وروسيا وتركيا بمحادثات ثلاثية الأطراف في حزيران الماضي، زادت تركيا استعمالها للطائرات المسيّرة، والذخائر والغارات الجوية في الأجواء التي تتحكّم بها روسيا، مستهدفة الشركاء الأميركيين. في هذه السنة، وحتى الآن قامت تركيا بـ 56 غارة بطائرات مسيّرة، ما أدى لمقتل 50 مقاتلاً من قوات سوريا الديمقراطية، من ضمنهم عناصر لا علاقة لها بوحدات حماية الشعب الكردي، وعشرة مدنيين. أدّت زيادة النشاط العسكري التركي منذ المحادثات الثلاثية إلى توجيه قيادة قوات سوريا الديمقراطية اللوم على الولايات المتحدة وروسيا لعدم إيقاف هذه النشاطات. وتضعف أفعال تركيا شيئًا فشيئًا موقع الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا لأنها تصرف انتباه قوات سوريا الديمقراطية عن داعش وتجبرها على طلب الدعم من روسيا ونظام الأسد لمواجهة الاعتداءات التركية. في وقت سابق من هذا العام سهّلت قوات سوريا الديمقراطية انتشارًا جديدًا لقوات النظام السوري في المناطق التي تسيطر عليها للحدّ من الاجتياح التركي. ومن المرجّح أن يصبح الوضع أسوأ قبيل الانتخابات التركية عام 2023، لأنّ أردوغان مستعد على الأغلب للقيام بمخاطرات أكبر لتفادي الهزيمة.

إن لم يكن كل هذا كافيًا، فإن قبضة قوات سوريا الديمقراطية على الأراضي أصبحت أضعف. وقد أدّت جائحة كوفيد-19 والتضخّم العالمي إلى تقويض الوضع الاقتصادي والصحي المتردّي بالفعل في شمال شرق سوريا. وتفشت الكوليرا في المنطقة مع أكثر من 2000 حالة مشتبه بها منذ العاشر من أيلول و10 حالات وفاة معلنة. ولا تزال العقوبات الأميركية على سوريا تضعف الاقتصاد المحلي العام الذي يعتمد عليه شمال شرق سوريا.

وبالرغم من قيام الولايات المتحدة بدورها في مساعدة السوريين المحتاجين، عن طريق تأمين مساعدات إنسانية في سوريا بلغت قيمتها 1.5 مليار دولار في سنة 2022 وحدها، فإنها لا تستطيع القيام بأكثر من ذلك. قامت إدارة ترامب بتجميد المساعدات الإنسانية لسوريا في آذار 2018، وسعت للحصول على مساهمات إضافية من شركاء أجنبية، وألغت إدارة بايدن هذا التجميد بقرار حكيم. ولكن يبدو كمّ التمويل ضئيلاً أمام الحاجات الموجودة. لم تنو الولايات المتحدة وحلفاؤها إعطاء مساعدة في إعادة الأعمار أو إعادة بناء أجزاء تضررت في الحرب في سوريا أبداً، بل كان الهدف إعادة أخذ المناطق من داعش وتأمين الاحتياجات الأساسية وإصلاح البنى التحتية الرئيسية بسرعة لتعود الحياة عادية. منذ عام 2011، أعطت الولايات المتحدة أكثر من 1.3 مليار دولار كمساعدات من أجل الاستقرار. ولكن من دون مبالغ أكبر بكثير من الغرب فإن قوات سوريا الديمقراطية لا تملك موارد كافية للحكم بشكل فعّال. على الرغم من أن قوات سوريا الديمقراطية تستثمر عائدات النفط - بشكل أساسي من النفط الذي تبيعه لنظام الأسد - في معاشات للقيادات المحليّة في مناطق سنيّة وكردية. ليس هنالك ما يكفي للحفاظ على الخدمات الإدارية والاجتماعية، فكيف لإعادة إعمار مناطق متضررة بالحرب. ويدّعي المسؤولون المحليون أن أكثر من 30٪ من الرقّة لا يزال مدمراً بعد أكثر من ثلاث سنوات على انتهاء العمليات العسكرية الكبيرة هناك. والبطالة لا تزال عالية خصوصاً بين الشبان. ونتيجة لذلك يشعر السكان المحليون بالإهمال والتهميش، مما يؤدّي إلى نزوح أولئك الذين يستطيعون الدفع للمهربين وزيادة في عدد المنضمين لداعش بين أولئك الذين لا يملكون المال الكافي للهروب.

توجّه نحو المخرج

لا تزال داعش خطراً محدقاً، ولكن بعكس الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، حين كانت داعش تسيطر على مناطق واسعة من سوريا والعراق، لم يعد لديها ملاذ آمن حيث تستطيع التخطيط وتنفيذ عمليات إرهابية ضد الغرب. هذا يعني أن القوات الأميركية حققت هدفها الأساسي. والخطر المتبقّي من داعش يمكن السيطرة عليه من دون تعريض القوات الأميركية للخطر. يجب على الجيش الأميركي استهداف مسؤولين رفيعي المستوى في داعش بشكل مستمر عن طريق غارات بطائرات مسيّرة وهجومات جوية بالإضافة إلى اقتحامات محدّدة للحفاظ على ضغط في محاربة الإرهاب بشكل مستمرّ على ما تبقى من المجموعة. وأثبت هذا الأسلوب فعاليته في مناطق من سوريا حيث لم يكن هنالك وجود للقوات الأميركية في السنوات الماضية. ومن العوامل الأساسية أيضاً في هذا النهج هو الانسحاب بشكل وديّ بما يكفي للحفاظ على العلاقات مع شركائها السوريين حتى تتمكّن الولايات المتحدة من الاستمرار في استخدام المعلومات الاستخباراتية البشرية وتأمين الوصول إلى المجال الجوي السوري. وبالرغم من التوترات الجيوسياسية الحالية، فإن انسحاباً أميركياً منسّقاً بشكل خفيف مع روسيا هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى هذه الأهداف.

إذا غادرت القوّات الأميركية بطريقة غير منظّمة فالنتيجة المرجّحة ستكون هجوماً عسكرياً تركياً لتحقيق أهداف أردوغان - تدخل سوف يقوم على الأغلب بتهجير آلاف السوريين ويدمر بشكل كبير علاقات الولايات المتحدة مع قوّات سوريا الديمقراطية. في هذه الأثناء، لا يستطيع نظام الأسد السيطرة عسكرياً على المناطق الواقعة تحت سلطة قوّات سوريا الديمقراطية. وإذا غادرت القوّات الأميركية غداً عن طريق تسوية مع روسيا، فالنتيجة الأكثر ترجيحاً هي وجود رمزي للنظام السوري في المناطق التي كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة وليس احتلالاً كاملاً للنظام السوري هناك. ولكن حتى هذا سيشكّل أخطاراً كبيرة على شركاء الولايات المتحدة الباقين، كون نظام الأسد قد يحتجز أو يقتل عناصر بارزين من قوّات سوريا الديمقراطية لإضعاف التأثير الأميركي في المناطق الواقعة تحت السيطرة السورية. يجب على الولايات المتحدة القيام بكل ما تستطيع فعله للحدّ من أعمال الحكومة السورية الوحشية عن طريق ضغط دبلوماسي واقتصادي. ويجب أن تطلب من الشركاء العرب السنة في المنطقة - مثل الإمارات العربية المتحدة - أن تطبّع العلاقات مع الأسد لتفعل الشيء عينه. لحسن الحظ، أثبت الإسرائيليون أن ضمان الدخول إلى الأجواء السورية ممكن عن طريق الدبلوماسية مع روسيا التي تتحكّم بمعظم أنظمة الدفاع الجوي المتطوّرة في سوريا، والعنف المطلق ضد نظام الأسد في حالة تهديد طائرة إسرائيلية. من شأن خروج منظّم إلى حدّ ما أن يزيد بشكل ملحوظ من نسبة الوصول إلى اتفاق دبلوماسي حول التصريح بالدخول إلى الأجواء السورية، وستحافظ الولايات المتحدة على حقها الطبيعي بالدفاع عن النفس ضدّ أي تهديد من قبل قوّات النظام خلال عملياتها ضد داعش. بعد حوالي سبع سنوات على دخول أوّل جندي أميركي إلى سوريا، حان الوقت لقيام واشنطن بسحب لقوّاتها. إن الوجود العسكري الأميركي في سوريا لم يعد عنصراً استراتيجياً بل أصبح نقطة ضعف.

مقاربات أميركية للردّ على السعودية بعد قرار أوبك+

الموضوع

ندوة عبر الإنترنت نظّمها معهد كارنيغي الأميركي تحت عنوان "العلاقات السعودية الأميركية: ماذا بعد؟"¹، تحدّث فيها عدد من المشاركين أبرزهم كريس مورفي عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي عن الحزب الديمقراطي، ومارتن إنديك السفير الأميركي الأسبق في كيان العدو الإسرائيلي، اللذان ناقشا مستقبل العلاقات الأميركية السعودية والخيارات المتاحة أمام إدارة بايدن للردّ على قرار السعودية في أوبك+.

أبرز النقاط

كريس مورفي:

- بعد انتخابي عام 2006 لعضوية مجلس الشيوخ كنت أعارض الحرب على العراق، وعندما تتبعت مصادر التطرّف السني اكتشفت أنها بشكل كبير تقودني إلى شركائنا الخليجيين.
- استطاع محمد بن سلمان أن يُحدّث تقدّمًا على جبهة تقليص منسوب التطرّف الديني، وهناك مبالغ أقلّ من المال الذي يخرج من السعودية إلى بعض القوّات التي نقاتلها [تنظيمات السلفية الجهادية].
- لكنه، للأسف، استبدل هذا العامل المنعّص لعلاقتنا بعوامل أخرى منعّصة لعلاقتنا الثنائية، واليوم نظامه هو من الأشد انخراطاً في الممارسات القمعية داخل السعودية، وفي كثير من الأحيان بطرق علنية، حتى أن الولايات المتحدة تجد صعوبة في الاستمرار كشريك استراتيجي للسعودية.
- كنا نبيع السلاح للسعودية فتضعه في المستودعات حيث يغطيه الغبار، لكن للسعودية الآن تخوض حروب بالوكالة في المنطقة ضدّ إيران وتقصّف المدنيين في اليمن.
- إن دعم أميركا لطرف واحد في هذه المواجهة بين إيران والسعودية قد أدّى إلى سباق تسلّح بين الشيعة والسنة في المنطقة، وهذا ليس في صالح الولايات المتحدة.
- أعتقد أن الأسباب الداعية لإعادة النظر في تحالفنا ليس مع السعودية فقط بل أيضاً مع باقي دول الخليج.

¹ <https://carnegieendowment.org/2022/10/20/u.s.-saudi-relations-what-next-event-7963>

- لم أفتاجاً قطّ بالقرار السعودي الأخير في أوبك + المتعلّق بخفض إنتاج النفط، وما ذلك لأني كنت أراقب سلوكهم الضارّ بمصالحنا خلال العقد المنصرم فقط بل أيضاً لأنّ السعوديين منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا كانوا عازمين على اختيار الجانب الروسي بدلاً من الجانب الأميركي.
- لقد جعلوا رئيس الولايات المتحدة الأميركية يذهب إليهم ويصافح محمد بن سلمان سعياً لإقناعه بإعادة النظر بسياسته النفطية لدفع الأسعار للهبوط، وكان أمام السعودية الفرصة للطلاق مع روسيا في أوبك + لكنهم لم يفعلوا ذلك، وكان لديهم الفرصة لكي يبقوا معدّلات الإنتاج ثابتة على الأقل حتى نهاية العام - وهو ما توقّعتّه إدارة بايدن - لكنهم اتخذوا قراراً مغايراً.
- لطالما اعتقدت أن السبب الرئيسي لدعم السعودية هو أنه إذا حصلت أزمة عالمية وطلبنا خلالها من السعوديين أن يختاروا بيننا وبين الروس والصينيين فسوف يختاروننا نحن. لكنهم لم يفعلوا، وأعتقد أن ما حصل أثار سؤال: هل نستمر بنفس المستوى من التحالف مع السعوديين؟
- لا أدعو إلى إنهاء كامل للتعاون الأمني مع السعودية، لكن علينا أن نكون واضحين ومحدّدين في طريقة تعاطينا مع السعودية، فنحن نملك الكثير من المعدّات والأفراد على الأرض السعودية، وأعتقد أنه يجب علينا أن نفكّر كيف نتعاطى معهم تجارياً، هل سنستمر بتشجيع الشركات الأميركية على الاستثمار بالاستثمار في السعودية في ظل هذا التوتر؟
- أعتقد أنّ علينا أخذ خطوة إلى الوراء وطرح هذا السؤال: هل على الولايات المتحدة أن تبقى منخرطة بشكل مباشر في هذا التسابق المتصاعد على الهيمنة في المنطقة بين السعودية ودول الخليج من جهة وإيران من جهة ثانية؟ هل سيكون علينا أن نكون منخرطين مستقبلاً بشكل مباشر في الصراع المستمر بين السنة والشيعة؟ كان اتجاه السياسة الخارجية الأميركية منذ عقود واضحاً بأنه كان من مصلحتنا أن ننخرط بشكل مباشر فيه، وبالنظر إلى طريقة قمع إيران للمحتجّين المحقّين نستنتج أنه يجب أن نكون إلى جانب السعوديين ضدّ إيران، ولكن لنكن صريحين، إذا حصلت تظاهرات مشابهة في شوارع الرياض هل تعتقدون بأنّ السعوديين سيعاملونهم بطريقة مختلفة عن طريقة الإيرانيين؟ هل نحن متأكدون أنّ مجموع قيم السعوديين مختلف عن مجموع قيم الإيرانيين في هذا الصدد؟ بالطبع لا.
- لذلك أرى أن هذه ليست لحظة لإعادة موازنة علاقتنا التكتيكية مع السعودية فقط، بل يجب أن نعيد النظر في موقعنا في الخليج وموقعنا في المنطقة، وإعادة النظر بموقفنا للعقد القادم، الذي كان يُختصر بأننا منحازون بشكل قاطع مع طرف واحد في تنافس القوّة الإقليمي.
- في الماضي كانت السعودية شريكاً مسؤولاً لأننا كنا نتعامل مع نظام تتوزّع فيه السلطات وكان بإمكان واشنطن أن تجد طريقها للضغط عندما تقتضي الحاجة للوصول إلى المبتغى، أما اليوم فنحن نتعامل مع

نظام يحكمه فرد واحد وبالتالي من الصعب التنبؤ بما يجول في رأسه، فهو يتخذ كثيرًا من القرارات اللا عقلانية، وهذا ما يصعب التوصل لـ "الصفقة الكبرى".

- بخصوص الصين، أعتقد أنه يجب علينا أن نكون حذرين من المنطق الجدلي المضخم بأننا إذا لم ندعم هذا النظام فإن الصين سوف تفعل ذلك، لأن هذا المنطق سيسري على كل ديكتاتور نتعامل معه في العالم.

- أعتقد أن هناك سببين اثنين للحذر من المبالغة بتقدير مسألة الفراغ الذي قد تملأه الصين وروسيا. اليوم روسيا ليست شريكاً موثوقاً لكي يُعتمد عليها لملء الفراغ الأمني، أما بخصوص الصين فرغم أن أنظمتها التكنولوجية تتحسن باضطراد فإنها لا تضاهي أنظمتنا، فأنظمة البطاريات أفضل من أي نظام صيني، كما أنني أعتقد أن هناك حدوداً للمجال الأمني في المنطقة الذي تريد الصين امتلاكه. في الواقع، إن وضع الصينيين ممتاز، فالولايات المتحدة تحمي منابع النفط وهم يحصلون على المكاسب، ولا أعتقد أنهم سيتقدمون ليرسلوا ثلاثة آلاف جندي كبديل عن القوّات الأميركية التي قد تسحبها الولايات المتحدة، وأعتقد أن السعوديين يعلمون ذلك. لذلك أعتقد أن هناك منطقتاً في استبعادنا الحديث عن إمكان استبدالنا هناك.

مارتن إنديك:

- أعتقد أن على الرئيس أن يجري دراسات داخل الإدارة بالتنسيق مع الكونغرس وانتهاز هذه الفرصة التي أتاحتها التعكّر الحالي في العلاقات.

- إذا كان رأي السيناتور مورفي يفيد بأنه يجب أن يحصل ما يشبه الطلاق مع السعودية، فأنا أقارب الموضوع من زاوية مختلفة نوعاً ما. أعتقد أننا في موقف يتلخّص بأننا لا نستطيع التعايش مع محمد بن سلمان وفي نفس الوقت بدون. لقد نشرت مع زميلي ستيفن كوك ورقة تحدثنا فيها عن ضرورة صياغة عقد جديد أو اتفاق استراتيجي جديد مع السعودية.

- السعودية بحاجة إلى شريك أميركي استراتيجي، وخلال العقدين المنصرمين لم نتصرّف في المنطقة كشريك استراتيجي معها، خاصة خلال إدارتي أوباما وترامب. وفي المقابل نحن بحاجة إلى قيادة سعودية مسؤولة تعمل معنا بدل أن تعمل ضدنا، وقد شاهدنا كيف يمكن أن تعمل ضدنا السعودية خلال الأشهر الفائتة.

- ما حصل من أحداث أعاد التأكيد على حقيقة أن السعودية كانت وستبقى في المستقبل المنظور المنتج المرجح في سوق الطاقة. حتى لو كنا لم نكن بحاجة إلى نفطهم، فإن قراراتهم المتعلقة بخفض الإنتاج

أو زيادته لها تأثير كبير على اقتصادنا والاقتصاد العالمي، وإلى حين نجاحنا بإيجاد بديل عن السعودية للقيام بهذه الوظيفة، سيتوجب علينا إيجاد تفاهم معهم.

● التوصل إلى اتفاق استراتيجي جديد مع السعودية يعني أن نقدّم لها ضمانات أمنية أكثر موثوقية، وفي المقابل نتوصل إلى تفاهمات حول سلوكهم في كل القضايا التي تؤثر على علاقتنا، بدءاً بدورهم في المحافظة على سعر منطقي للنفط، والسعر المنطقي حالياً هو بين 80 إلى 90 دولاراً للبرميل، بدلاً من سعر يتراوح بين 100 و120 دولاراً تريده السعودية لها ولروسيا حالياً.

● يجب أن نتفاهم معهم حول طريقة تعاطيهم مع مواطنيهم، وحول الحرب في اليمن، وحول الطريقة المثلى لردع واحتواء إيران، وحول الدور الذي ينبغي للسعودية و"إسرائيل" أن تلعبه لتحقيق هذا الهدف [ردع إيران]، بما في ذلك تطبيع العلاقات رسمياً بين البلدين.

● مثل هذا الاتفاق الاستراتيجي - إذا نجحنا بالتوصل إليه - يبدو لي أفضل من التفكير في ما يُطرح الآن من افتراق بيننا وبينهم.

● هناك مثال مفيد لما نحن عليه اليوم ومن أين يجب أن نكمل، وهو تقييم كتبه هنري كيسنجر عام 1975 عندما رفضت حكومة "إسرائيل" برئاسة رابين التعامل مع الصفقة التي عقدها كسينجر مع أنور السادات، حيث عاد إلى واشنطن مذلولاً، واستشاط الرئيس فورد غضباً، وما فعلوه مفيد الآن لأنه قد يساعدنا على الخروج بفكرة مماثلة، لقد طلبوا دراسة في مجلس الأمن القومي حول المصالح والأهداف الأميركية الحيوية في الشرق الأوسط، وإعادة نظر بطلب "إسرائيل" الحصول على أسلحة بقيمة 1.8 مليار دولار ومساعدات اقتصادية بحوالي 700 مليون دولار، وإلغاء كل زيارات وزراء الدفاع والقادة العسكريين الإسرائيليين إلى واشنطن الذين كان من المفترض أن يحضروا للحديث عن برنامج تسليم طائرات F-15، وتأخير تسليم أنظمة صواريخ وقنابل موجّهة بالليزر، وقطع أي امتيازات كانت للإسرائيليين مع مؤسسات الإدارة الأميركية. وقد قطع كيسنجر الخط الهاتفي المباشر بين مجلس الأمن القومي ومكتب السفير الإسرائيلي في واشنطن، وأصدر الرئيس فورد تعليمات باعتماد سياسة "العزلة المُبجّلة" (Dignified Aloofness)، بحيث ألغيت كل اللقاءات عالية المستوى مع الجانب الإسرائيلي وجرى تقليص خطوط الاتصال إلى حدودها الدنيا. لم يوافق الكونغرس على هذه الإجراءات آنذاك، على عكس الوضع حالياً، حيث يطالب المشرعون بمعاينة السعودية، وفي غضون ثلاثة أشهر آنذاك انصاع الإسرائيليون للضغوط الأميركية. أحببت أن أذكر بهذه التفاصيل التاريخية لنرى إذا كان بإمكاننا الاستفادة منها في موقفنا من السعودية.

- عندما يريدون شيئاً منا [السعوديون]، يجب علينا أن نأخذ وقتنا للردّ عليهم. وبالتزامن مع ذلك نكتفّ بحثنا في موضوع إعادة النظر في العلاقة، ضمن دراسة جدّية بالاستناد إلى أفضل ما يناسب مصالحنا، لخلق منسوب من الهلع لدى الجانب السعودي حيال ما سنقدم عليه من خطوات، وهو ما سيكون له أثر بغضّ النظر عن ما سنقرّره من خطوات، بحيث إننا سنجدهم أكثر تجاوباً عندما نعود إليهم بعد انتهائنا من دراسة الخيارات.
- إذا جرى اعتماد سيناريو الضغط الخاص لجيرالد فورد فإنّه عاجلاً أم آجلاً سيصطدم السعوديون بالواقع، وهو أن السعودية تملك هذا الحجم الضخم من النفط وهي عاجزة عن حمايته، ولا يمكنهم حماية أنفسهم، مع أنّهم يشتررون كل هذه الكمّيات الكبيرة من الأسلحة، وعاجلاً أو آجلاً فإنّ السعوديين سيكونون في موقف صعب أمام الحوثيين، الذين رفضوا تجديد الهدنة، عندما سيعودون لقصف منشآتهم النفطية بالصواريخ والمسيّرات، عندها ماذا سيفعل السعوديون؟ لديهم منظومات باتريوت لكنهم يعتمدون بشكل كبير علينا للدفاع عنهم، وجزء من المشكلة الآن هو اعتقادهم بأنه لا يمكنهم أن يعتمدوا علينا للدفاع عنهم، ولذلك أعتقد أنّه من الضروري أن نوضح لهم أنّنا مستعدّون للقيام بذلك، إذا كانوا على استعداد للتصرّف بشكل مختلف. لكن في الوقت الحالي أعتقد أنّه يجب أن نبقيهم على مسافة ضمن الحدّ الأدنى من التواصل الشخصي المباشر ودفعهم للتساؤل حول ماذا سنفعل.
- يتضمّن سجلّ محمد بن سلمان الكثير من الإخفاقات الاستراتيجية، وقد اقترف للتوّ أحد هذه الإخفاقات، واستمراره في الحرب على اليمن كان أيضاً أحدها، وإعطاؤه الأمر لتقطيع خاشقجي كان حكماً أحدها أيضاً، وهو عرض نفسه لهذه الإخفاقات بسبب نهجه الذي لا يرحم في تعاطيه مع التحدّيات التي يواجهها.
- المشكلة التي لديّ مع توجّه "الانفصال" عوضاً عن "الطلاق" الذي قد نعتمده هي أنّه حتى الانفصال سيكون عملياً طلاقاً، لأنّ المشاكل في العلاقة التي نفشل في معالجتها والتوصّل لتفاهمات حولها يعني أنّ هذه المشاكل سوف تستمرّ لتسمّم العلاقة إلى النقطة التي يصبح فيها الطلاق أمراً لا مفرّ منه، ونحن نتجّه إليه الآن. الكونغرس سيبدأ بالتحرك لتسريع ذلك، ويبدو السعوديون مصرّين على اختيار مصالحهم المباشرة بخصوص أسعار النفط بشكل فاقع، لذلك، قبل سلوك هذا الطريق علينا تجربة البديل عبر محاولة التوصّل لتفاهم شامل حول كل المشاكل، وربما لن يتمّ تحقيق هذا التفاهم، وعندها علينا أن نفكّر في كيفية حماية أنفسنا من نتائج تحالف السعودية مع روسيا في مجال الطاقة واعتماد سياسات نفطية مدمرّة لاقتصادنا والاقتصاد العالمي. وهذا يجب أن ندرسه أيضاً، لكن وجهة نظري هي أنّ علينا أن نحاول ونرى إذا كان بالإمكان التوصّل لتفاهم، وإذا تعدّر ذلك فسيكون هناك الكثير من الفرص لتركهم يختارون الطريق الآخر.

وثيقة الحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر العشرين

الموضوع

تقرير الرئيس الصيني شي جين بينغ (70 صفحة تقريباً) إلى المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني لعام 2022 والذي انعقد بين 16 و22 تشرين الثاني الجاري. نوجز في هذا التقرير أبرز المحاور والعناوين الرئيسية التي تستعرض إنجازات السنوات الخمس الماضية والصعوبات التي تواجهها البلاد ويشرح تفاصيل خطة استراتيجية مؤلفة من مرحلتين تتطلّع إلى بناء الصين كدولة اشتراكية عصرية.

ملخص

"ارفعوا راية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية عالياً واعملوا بصورة موحّدة لبناء دولة اشتراكية حديثة في مختلف المجالات"

ينعقد المؤتمر العشرون في ظل ظروف حسّاسة حيث ينطلق الحزب بأكمله والشعب الصيني بمختلف أعرافه في رحلة جديدة لبناء الصين كدولة اشتراكية حديثة في مختلف المجالات والتقدّم نحو تحقيق الهدف المؤي الثاني.

أ. إنجازات السنوات الخمس الماضية والتغيّرات الكبرى في العقد الأول من العصر الجديد

- أنشأنا فكرة "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد".
- عزّزنا قيادة الحزب من جميع النواحي.
- طورنا خطّاً استراتيجياً شاملاً وجيّدة التصميم لتعزيز قضية الحزب والدولة في العصر الجديد.
- حققنا من خلال العمل الجادّ والدؤوب ازدهاراً حلمت به الأمة الصينية منذ آلاف السنين.
- طرحنا وطبّقنا فلسفة تطوير جديدة وعملنا بجدّ لتعزيز التنمية عالية الجودة ودفعنا لتعزيز نمط جديد من التنمية.
- غُصنا في الإصلاح بشكل معمّق وأظهرنا شجاعة سياسية هائلة في هذا الموضوع.
- انتهجنا استراتيجية استباقية لتحفيز الانفتاح.
- واصلنا طريق التقدم السياسي "لاشتراكية ذات خصائص صينية".

- أنشأنا ودعمنا نظامًا تأسيسيًا لضمان الدور التوجيهي للماركسية في المجال الأيديولوجي.
- طبّقنا فلسفة للتنمية تتمحور حول الناس.
- استندنا في عملنا إلى أساس فكرة أن المياه النقيّة والجبال الخصبة أصول لا تقدّر بثمن.
- طبّقنا مقاربة شاملة للأمن القومي.
- حدّدنا رؤية الحزب المتمثلة بضرورة بناء جيش قوي لعصر جديد.
- التزمنا بشكل حاسم بتنفيذ سياسة "دولة واحدة ونظامان"¹.
- انتهجنا دبلوماسية الدول الكبرى على جميع الجبهات مع الحفاظ على الخصائص الصينية.
- أحرزنا تقدّمًا كبيرًا في ممارسة وتعزيز الحكم الشامل للحزب.

أوجه القصور في عملنا والصعوبات والمشاكل العديدة التي تواجهنا والتي يمكن إيجازها كالتالي:

- لا تزال الاختلالات وأوجه القصور في تحقيق التنمية عالية الجودة مشكلة بارزة.
- قدرة الصين على الابتكار العلمي والتكنولوجي ليست قويّة كما يلزم.
- العديد من القضايا الرئيسية تحتاج إلى حلّ للوقاية من المخاطر المالية والتأكد من أن إمدادات الغذاء والطاقة والصناعة آمنة.
- نحتاج إلى مقاربة قضايا شائكة في مجال الإصلاح بمجالات رئيسية عديدة.
- هناك عدد غير قليل من التحدّيات في المجال الأيديولوجي.
- لا تزال هناك فجوات واسعة في التنمية وتوزيع الدخل بين المناطق الحضرية والريفية.
- نواجه صعوبات في مجالات مثل التوظيف والتعليم والخدمات الطبية ورعاية الأطفال ورعاية المستنّين والإسكان.
- يبقى الحفاظ على البيئة وحمايتها مهمّة هائلة.
- يفتقر بعض أعضاء ومسؤولي الحزب إلى إحساس قوي بالمسؤولية والقدرة على مواجهة التحدّيات الصعبة والاستعداد للعمل باندفاع.
- الشكليات والبيروقراطية غير المجدية واضحة إلى حد ما.
- لا يزال القضاء على الأرضية الخصبة للفساد مهمّة شاقّة.

¹ في إشارة إلى مناطق هونغ كونغ وماكاو اللتين تحظيان بحكم ذاتي تحت الإدارة الصينية وتايوان.

لقد اتخذنا سلسلة من الإجراءات للتعامل مع هذه المشاكل ويجب أن نضاعف جهودنا لحلها بالكامل.

ii. حدود جديدة لتكثيف الماركسية مع السياق الصيني ومتطلبات العصر

الماركسية هي الأساس الأيديولوجي لنشأة واستمرارية حزبنا ودولتنا، وللحفاظ على استمراريتها وتطورها يجب دمجها مع الثقافة التقليدية الجميلة للصين:

- الحفاظ على ثقتنا بتاريخنا وثقافتنا.
- وضع الشعب في المقام الأول، فالتركيز على الناس هو سمة أساسية للماركسية.
- الحفاظ على الثقة بالنفس والوقوف على أقدامنا.
- التمسك بالمبادئ الأساسية وفتح آفاق جديدة والتعامل مع الماركسية على أساس الاحترام للعلم وبروح البحث عن الحقيقة.
- التعامل مع كل شيء جديد بحماس كبير وعدم التوقف عن توسيع وتعميق فهمنا للعالم.
- تبني نهج موجّه نحو حلّ المشاكل التي هي صوت العصر، والاستمرار في تطوير تفكير جديد ومقاربات جديدة وطرق جديدة لحلّ المشكلات بشكل فعّال.
- تطبيق "التفكير النظامي" (systems thinking) وامتلاك نظرة للأمور على أنها مرتبطة عالمياً وجزء من نظام كامل وتتطور باستمرار. لا تزال الصين في المرحلة الأولية للاشتراكية وهي تمرّ بتحوّل اجتماعي عميق وواسع النطاق.
- توسيع رؤيتنا العالمية وتطوير رؤى ثاقبة لاتجاهات التنمية البشرية والتقدم، والاستجابة لما يشغل الشعوب الأخرى والقيام بدورنا في حلّ القضايا المشتركة التي تواجه البشرية والسعي لبناء عالم أفضل.

iii. الرحلة الجديدة في العصر الجديد: مهامّ وواجبات الحزب الشيوعي الصيني

في سعيها نحو التحديث، لن تسلك الصين طريق الحرب والاستعمار والنهب القديم الذي سلكته بعض الدول. إن مسار الإثراء الوحشي والملطّخ بالدماء على حساب الآخرين تسبّب في معاناة كبيرة لشعوب البلدان النامية. سنقف بثبات على الجانب الصحيح من التاريخ وإلى جانب التقدّم البشري وسنسعى لتحقيق السلام والتنمية والتعاون والمنفعة المتبادلة وسنجهد لحماية السلام العالمي والتنمية البشرية بينما نواصل تنميتنا الذاتية، وسنقدّم مساهمات أكبر للسلام والتنمية في العالم من خلال تقدّمنا. لبناء الصين - الدولة الاشتراكية الحديثة العظيمة في مختلف المجالات - اعتمدنا خطة استراتيجية من مرحلتين هما:

١. تحديث الاشتراكية من عام 2020 حتى عام 2035.

٢. بناء الصين لتصبح دولة اشتراكية وحديثة وعظيمة ومزدهرة وقويّة وديمقراطية ومتقدّمة ثقافيًا ومتناغمة وجميلة وذلك من عام 2035 حتى منتصف هذا القرن.

أهداف التنمية الشاملة للصين حتى عام 2035 هي كما يلي:

- الانضمام إلى صفوف الدول الأكثر إبداعًا، والاعتماد القوي على الذات في العلوم والتكنولوجيا.
 - بناء اقتصاد حديث وتشكيل نمط جديد من التنمية وتحقيق التجديد في الصناعة والمعلوماتية والتمدّن والزراعة.
 - تحديث النظام والقدرة على الحكم وتحسين الديمقراطية الشعبية وبناء دولة وحكومة ومجتمع يركز على حكم القانون.
 - تحقيق الريادة في التعليم والعلوم والتكنولوجيا والمواهب والثقافة والرياضة والصحة وتعزيز القوّة الناعمة للصين.
 - التأكّد من أن الناس يعيشون حياة أفضل وأكثر سعادة من خلال رفع الدخل الفردي وتحقيق نموّ كبير في نسبة الطبقة المتوسّطة بالنسبة لعموم السكان وضمان الوصول العادل إلى الخدمات العامّة الأساسية وتأمين متطلّبات المعيشة الحديثة في المناطق الريفية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل وتعزيز التنمية الشاملة والازدهار للشعب.
 - اعتماد طرق عمل وانتهاج حياة صديقة للبيئة وخفض انبعاثات الكربون وتحسين البيئة وتحقيق هدف بناء الصين الجميلة.
 - التعزيز الشامل لنظام الأمن الوطني وقدرات الأمن القومي وتحديث الدفاع الوطني والقوّة المسلّحة.
- بعد تحقيق التحديث بشكل أساسي، سنواصل العمل الجادّ وبناء الصين لتصبح دولة اشتراكية حديثة عظيمة تقود العالم من حيث القوة الوطنية المركّبة والتأثير الدولي وذلك بحلول منتصف القرن الحالي.
- ستكون السنوات الخمس المقبلة حاسمة لانطلاقة جهودنا الهادفة لبناء دولة اشتراكية حديثة في مختلف المجالات. أهدافنا ومهامنا الرئيسية لهذه الفترة هي كما يلي:
- تحقيق اختراقات في تعزيز التنمية الاقتصادية عالية الجودة وتحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات والقوّة في العلوم والتكنولوجيا والتقدّم بفعالية نحو خلق نمط جديد للتنمية وبناء اقتصاد حديث.

- قطع أشواط جديدة في الإصلاح والانفتاح وتحديث نظام الصين وقدرتها على ممارسة الحكم وتحسين اقتصاد السوق الاشتراكي ووضع أنظمة جديدة لاقتصاد مفتوح ذي معايير أعلى.
- تعزيز المؤسسات والمعايير وإجراءات الديمقراطية الشعبية وتعزيز حكم القانون في نظام اشتراكي ذي خصائص صينية.
- إثراء الحياة الفكرية والثقافية لشعبنا وتعزيز تماسك الأمة وجاذبية الثقافة الصينية.
- تنمية الدخل الفردي بما يتماشى مع النمو الاقتصادي وزيادة الأجور بالتوازي مع زيادة الإنتاجية وضمان الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية بشكل منصف وتطوير نظام ضمان اجتماعي متعدد المستويات.
- تحسين بيئات المعيشة الحضرية والريفية بشكل كبير وتحقيق تقدّم ملحوظ في بناء صين جميلة.
- تعزيز الأمن القومي وتحقيق الأهداف المقررة عند حلول الذكرى المئوية لجيش التحرير الشعبي عام 2027 ومواصلة التقدّم في بناء الصين المسالمة.
- تعزيز مكانة الصين وتأثيرها على الصعيد الدولي وتمكينها من لعب دور أكبر في الحوكمة العالمية.

IV. في الفترة المقبلة علينا الالتزام الحقيقي بالمبادئ الرئيسية التالية:

- التمسك بالقيادة الشاملة للحزب وتعزيزها.
- اتباع طريق اشتراكية ذات خصائص صينية.
- تطبيق فلسفة تنمية محورها الإنسان.
- مواصلة الالتزام بالإصلاح والانفتاح.
- دفع وتعزيز روحنا القتالية في مختلف المجالات.

V. الإسراع في خلق نمط تنموي جديد والسعي نحو تطوير عالي الجودة

- بناء اقتصاد سوق اشتراكي بمعايير عالية.
- تحديث النظام الصناعي.
- تعزيز التنمية الريفية.
- تنمية الأقاليم بشكل منسق.
- تعزيز الانفتاح.

.VI تنشيط الصين من خلال العلم والتعليم وتطوير قوّة عاملة ماهرة لعملية التحديث

- تطوير التعليم بما يلبي تطلّعات الناس.
- تحسين أنظمة الابتكار العلمي والتكنولوجي.
- تسريع تنفيذ استراتيجية التنمية المدفوعة بالابتكار.
- تطبيق استراتيجية تنمية القوى العاملة.

.VII الدفع بالديمقراطية الشعبية وضمان إدارة الشعب للبلاد

- تقوية المؤسّسات التي يدير الشعب من خلالها البلاد.
- تطوير الديمقراطية التشاورية.
- العمل على تطوير الديمقراطية على المستوى الأساسي (على الأرجح يُقصد فيها المستويات الدنيا داخل الحزب)

- توطيد وتطوير أوسع جبهة وطنية موحّدة.

.VIII ممارسة الحوكمة وتعزيز سيادة القانون في الصين

- تحسين النظام القانوني الخاص "بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية" بالاستناد إلى الدستور.
- دفع عجلة الإدارة الحكومية المستندة إلى القانون.
- ضمان إقامة العدل بحزم.
- تكثيف الجهود لترسيخ سيادة القانون في المجتمع.

.IX بناء الثقة الثقافية وتحقيق نجاحات في تطوير الثقافة الاشتراكية

- تطوير إيديولوجية اشتراكية قادرة على توحيد الناس وإلهامهم.
- تطبيق القيم الأساسية للاشتراكية.
- تعزيز الحسّ الحضاري في المجتمع.
- تطوير البرامج الثقافية والقطاع الثقافي.
- توسيع انتشار وجاذبية الحضارة الصينية.

.X زيادة رفاهية الناس ورفع مستوى جودة الحياة

- تحسين نظام توزيع الدخل.
- تنفيذ استراتيجية "التوظيف أولاً".
- تحسين نظام الضمان الاجتماعي.

- النهوض بمبادرة الصين الصحيّة.
- .XI. السعي لتحقيق التنمية الخضراء وتعزيز الانسجام بين البشرية والطبيعة**
- تسريع الانتقال إلى نموذج التنمية الخضراء.
- تكثيف جهود منع ومكافحة التلوّث.
- تعزيز التنوّع والاستقرار والاستدامة في أنظمتنا البيئية.
- التعاطي بحذر ومراعاة الحدود الموضوعة لانبعاثات الكربون.
- .XII. تحديث نظام وقدرات الأمن القومي في الصين وحماية الاستقرار الاجتماعي**
- تحسين نظام الأمن الوطني.
- تعزيز قدرتنا على حماية الأمن القومي.
- تعزيز حوكمة أنظمة السلامة العامة.
- تحسين نظام الحوكمة الاجتماعية.
- .XIII. تحقيق الهدف المئوي لجيش التحرير الشعبي ومواصلة تحديث الدفاع الوطني والجيش**
- تعزيز الجيش للمئوية الجديدة وتنفيذ الاستراتيجية العسكرية الخاصة بها والحفاظ على احترام الإمرة المطلقة للحزب على القوّات المسلّحة الشعبية.
- تعزيز ولاء الجيش للمستوى السياسي.
- التدرّب على تنفيذ عمليات متزامنة وتعزيز الاستعداد القتالي وقدراتنا العسكرية.
- مواصلة عملية التطوير المتكامل للجيش من خلال المكننة والمعلوماتية وتطبيق التقنيات الذكية وتسريع تحديث النظريات العسكرية والهيكلية والعديد والأسلحة والمعدّات.
- تعزيز القدرات الاستراتيجية للجيش للدفاع عن سيادة الصين وأمنها ومصالحها التنموية.
- تدريب القوّات وتعزيز الاستعداد القتالي بحيث نرى أن القوّات المسلّحة لشعبنا قادرة على القتال وتحقيق النصر.
- إنشاء نظام صلب للردع الاستراتيجي وزيادة حجم القوّات في مجالات جديدة وتزويدها بقدرات قتالية جديدة ومواصلة تطوير القدرات القتالية الذكية غير المأهولة وتطوير نُظم إدارة المعلومات.
- تحسين نظام القيادة للعمليات المشتركة وتعزيز أنظمتنا وقدرتنا على الاستطلاع والإنذار المبكر والضربات المنسّقة والإمدادات والدعم اللوجستي المتكامل.

- تسريع التطوير على المستوى اللوجيستي وتنفيذ المشاريع الكبرى لتطوير العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بالشأن الدفاعي والأسلحة والمعدات وتسريع وتيرة الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في إنتاج الوسائل القتالية.

XIV. التمسك بسياسة "دولة واحدة ونظامان" ودعم ودفع محاولات إعادة التوحيد الوطني

- الالتزام بحكم القانون في ما يخصّ هونغ كونغ وماكاو والحفاظ على النظام الدستوري في هاتين المنطقتين الإداريتين الخاصتين.

- التأكد من أن الحكومة المركزية تمارس سلطتها القضائية على المنطقتين.

- دعم هونغ كونغ وماكاو في تنمية اقتصاداتهما وتحسين حياة شعبهما.

- تشجيع هونغ كونغ وماكاو على إجراء تبادلات وتعميق التعاون مع المناطق والدول الأخرى.

- إقناع المزيد من الناس في هونغ كونغ وماكاو بالولاء لمناطقهم ووطنهم أيضاً.

- حل قضية تايوان وتحقيق إعادة التوحيد الكامل للصين هو مهمة تاريخية والتزام صارم للحزب.

- سياسات إعادة التوحيد السلمي وفكرة "دولة واحدة ونظامان" هي أفضل طريقة لتحقيق إعادة توحيد مضيق تايوان.

- تقديم دعم قوي للوطنيين في تايوان الذين يرغبون في إعادة التوحيد ويعارضون "استقلال تايوان".

- تعزيز التبادلات الاقتصادية والثقافية والتعاون عبر مضيق تايوان.

- مسألة تايوان شأن صيني وهي مسألة يجب أن يحلّها الصينيون.

- لن نتعهد أبداً بالتخلي عن استخدام القوة، ونحتفظ بخيار اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة. وهذا موجّه فقط إلى تدخّل القوى الخارجية والقلّة من الانفصاليين الساعين إلى "استقلال تايوان" ولا يستهدف بأي حال مواطنينا في تايوان.

XV. تعزيز السلام والتنمية في العالم وبناء مجتمع بشري ذي مستقبل مشترك

- الصين ثابتة في انتهاج سياسة خارجية سلمية مستقلة.

- احترام سيادة ووحدة أراضي جميع الدول.

- الوقوف بحزم ضد جميع أشكال الهيمنة وسياسات القوة وعقلية الحرب الباردة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وازدواجية المعايير.

- لن تسعى الصين أبداً إلى الهيمنة أو الانخراط في سياسات توسعية.

- تعزيز العلاقات الودية والثقة المتبادلة وتقريب المصالح مع الدول المجاورة.

- تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية الأخرى وحماية المصالح المشتركة معها.

- الالتزام بالمسار الصحيح للعولمة الاقتصادية ودعم تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي على مستوى العالم.
- الاستعداد لاستثمار مزيد من الموارد في التعاون الإنمائي العالمي.
- حماية النظام الدولي بحزم وفي صميمه الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.
- رفض كل أشكال الأحادية وتشكيل كتلتات وتحالفات تستهدف دولاً بعينها.
- تعزيز دور المؤسسات المتعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC والسعي لزيادة تأثير منظمات التعاون مثل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO).

.XVI ممارسة الحكم الذاتي بإحكام ودفع مشروع بناء الحزب في المثوية الجديدة

- دعم وتقوية القيادة الموحدة للجنة المركزية للحزب.
- تعزيز التماسك وصقل روح الحزب بفكر الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد.
- تحسين أنظمة الإصلاح الذاتي للحزب.
- تنشئة مسؤولين قادرين على تحمل رسالة النهضة الوطنية.
- تعزيز الوظائف السياسية والتنظيمية للمنظمات التابعة للحزب.
- اتخاذ خطوات صارمة لتحسين سلوك الحزب وفرض الانضباط.
- كسب المعركة الشاقة والمستمرّة ضدّ الفساد.

قراءات غربية لنتائج المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني

الموضوع

يرصد التقرير التالي قراءة خبراء غربيين وآسيويين متخصصين بالشأن الصيني للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد في بيجينغ بين 16 و22 من شهر تشرين الأول الحالي وأبرز ما صدر عنه من قرارات وتعيينات وتوصيات. وقد أفضى المؤتمر إلى التجديد للرئيس شي جينبيغ على رأس الحزب لمرّة ثالثة حتى العام 2027 في خطوة هي الأولى من نوعها في فترة ما بعد مؤسس جمهورية الصين الشعبية ماو تسي تونغ عام 1976 فضلاً عن انتخاب أعضاء الهيئة الدائمة للحزب المؤلفة من ستة أشخاص بينهم أربعة جدد وجُلهم من المؤمنين بأفكار الرئيس شي التي تدعو إلى "اشتراكية ذات خصائص صينية لعصر جديد".

ملخص

الصين في عصر شي: "حكم الرجل الواحد"

يصف مقال لمجلة فورين بوليسي¹ النظام السياسي الحاكم في الصين بالنظام المغلق حيث يصعب التنبؤ بما سيخرج عنه من قرارات وتحولات. يستند هذا التوصيف إلى استطلاع رأي أجراه معهد ماكروبولو قبل انعقاد الدورة العشرين لمؤتمر الحزب الحاكم وشمل أكثر من ألف خبير صيني حيث لم ينجح أي منهم - بحسب الاستطلاع - في التنبؤ بشكل صحيح بأسماء الأعضاء الستة الذين جرى اختيارهم لتشكيل دائرة القرار الضيقة في الحزب المسماة "اللجنة الدائمة" للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني.

التعليقات الغربية حول المؤتمر لم تعر اهتماماً لما تحقّق من تقدّم في الصين على أكثر من صعيد منذ تولّي الرئيس شي جينبيغ الحكم قبل عشر سنوات محاولة التركيز على ما وصفته "بالأحادية والحكم التوتاليتاري" الذي نجح الرئيس الصيني في إرساء دعائمه:

جادل البروفيسور ستيف تسانغ من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن (SOAS)² في مقال عبر شبكة بي بي سي البريطانية أن "الصين في عهد شي تتحرّك في اتجاه شمولي"، فيما رأى الباحث المتخصّص بشؤون شرق آسيا في مركز Lowy Institute للأبحاث في سيدني ريتشارد ماكجريجور أن ما نتج عن المؤتمر

¹ <https://foreignpolicy.com/2022/10/26/china-ccp-standing-committee-xi-jinping-party-congress/>

² <https://www.bbc.com/news/world-asia-62970531>

شكّل انتصاراً مدوّياً لشي الذي يقود الصين في اتجاه أكثر "استبدادية" منذ صعوده إلى السلطة في عام 2012³. في السياق نفسه، يرى الباحث المتخصّص بالسياسة الصينية في جامعة شيكاغو دالي يانغ⁴ أن الرئيس الصيني شينجبنينغ سيقود حكومة يُحكم السيطرة عليها حيث بات مهيمناً على كل مفاصل النظام معتبراً أن ذلك يرتب على "شي" تبعات داخلية عن أي خطأ قد يرتكبه.

كذلك يشير المتخصّص بالشأن الصيني رئيس الوزراء الأسترالي السابق كيفين رود في مقال نشره في مجلة وول ستريت جورنال⁵ وحظي باهتمام العديد من مراكز الأبحاث، إلى أن أهمّ ما في الدورة العشرين لمؤتمر الحزب الحاكم أن الرئيس شي جينبنغ خرج منها بصفة "الأيدولوجي" و"القائد العظيم للبلاد" و"زعيم الشعب" على غرار يحاكي نموذج ماو تسي تونغ: "الأخبار المهمّة من هذا المؤتمر الوطني لن تكون تعيينات كبار الموظفين. سيكون المحتوى الأيدولوجي للتقرير الذي سيقدّمه السيد شي. في نظامه لم تعد الإيدولوجية الشيوعية غلاًفاً تجملياً شكلياً لنظام أمر واقع رأسمالي حرّ. لقد نقل السيد شي الحزب الشيوعي إلى اليسار اللينيني، والاقتصاد إلى اليسار الماركسي، وأعطى نزعة يمينية قومية للسياسة الخارجية والأمنية للصين. لقد طوّر شكلاً جديداً من القومية الماركسية التي تشكّل الآن جوهر سياسة الصين واقتصادها وسياستها الخارجية وأعاد تأكيد نفوذ الحزب الشيوعي الصيني وسيطرته على جميع مجالات السياسة العامة والحياة الخاصة وعزّز الشركات المملوكة للدولة ووضع قيوداً جديدة على القطاع الخاص".

ويستعير الكاتب في موقع نيكايا آسيا البحثي ريتشارد ماكغريغر⁶ من أحد الخبراء في الشأن الصيني توصيفاً للمرحلة الحالية في الصين بأنها مرحلة "الحدّ الأقصى من شي" بعد إقصاء الرموز القديمة للحزب الشيوعي. ويختتم الكاتب باعتبار أن "شي" كان ماهراً في استغلال قوّة منصبه لتحقيق أهداف الحزب الشيوعي بأفضل طريقة لا سيّما لجهة تعبئة الدولة والقوى العاملة ورأس المال والتكنولوجيا بشكل فريد.

أخيراً وليس آخراً، يفترض مساعد رئيس تحرير مجلة فورين بوليسي جيمس بالمر في مقال⁷ له أن موت الرئيس الصيني شي جينبنغ في ما لو حصل سيولّد صراعاً دمويّاً على خلافته داخل الحزب الحاكم: "إذا مات شي غداً، فسيكون هناك صراع دموي لخلافته حيث لا يوجد خيار واضح أفضل منه. ربما لا يكون خليفته الحقيقي قريباً من قمّة الحزب في الوقت الحالي. عندما يرحل شي، أراهن أن هناك فترة مؤقّته من القيادة الجماعية الضعيفة مع عدم وجود مستبدّ واحد واضح، يتبعها في نهاية المطاف ظهور أمير آخر له روابط أسرية قويّة".

³ <https://www.reuters.com/world/china/chinas-communist-party-politburo-standing-committee-unveiled-2022-10-23/>

⁴ <https://www.nytimes.com/live/2022/10/22/world/china-xi-jinping-congress#women-china-party-congress>

⁵ <https://www.wsj.com/articles/security-not-growth-xi-jinping-ccp-13th-party-congress-report-economy-military-supply-chain-2030-taiwan-11665591402>

⁶ <https://asia.nikkei.com/Spotlight/The-Big-Story/Xi-s-clean-sweep-China-marks-new-era-with-loyalist-lineup>

⁷ <https://foreignpolicy.com/2022/10/26/china-ccp-standing-committee-xi-jinping-party-congress/>

حول الأعضاء الجُدد في اللجنة الدائمة للحزب: "الولاء مفتاح الترقية"

رأى الباحث المتخصّص بشؤون شرق آسيا في مركز Lowy Institute للأبحاث في سيدني ريتشارد ماكجريجور أن الأعضاء الجُدد للجنة الدائمة للحزب "يدينون بولاء وثيق لشي" ⁸ في هذا السياق، انتقد الأستاذ المساعد في الجامعة الأميركية في واشنطن يانغ زانغ في تغريدة ⁹ له ترقية لي تشيانج إلى المرتبة الثانية في التسلسل الهرمي للحزب ما يجعل من المرجح أن يتمّ تعيينه رئيساً لمجلس الدولة الصيني (مجلس الوزراء) في الجلسات التشريعية في شهر آذار المقبل خلفاً للي كيتشيانج الذي يبلغ العام المقبل سنّ التقاعد. تأتي ترقية لي تشيانج "غير العادية" بحسب زانغ رغم انتقادات كثيرة وجّهت لكيفية إدارته خطة الإغلاق المحكمة لشهرين في شنغهاي لمواجهة تفشي فيروس كورونا حيث واجه السكان بحسب الكاتب صعوبات في الحصول على الطعام والرعاية الطبية: "كارثة الحجر والإغلاق في شنغهاي لم توقف ترقية لي لأنه اتبع أوامر شي رغم كل الانتقادات وهذا يظهر للجميع أن الولاء وليس الشعبية هو مفتاح الترقية".

واعتبرت الكاتبة ألكساندرا ستيفنسن في مقال لها بصحيفة نيويورك تايمز ¹⁰ أن "السيد شي عيّن في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب المسؤولين الذين تربطهم به علاقات طويلة الأمد يعود تاريخها أحياناً إلى عقود وهم ممن نفّذوا أجندته بقوة وعزّزوا أيديولوجيته". وعلى نحو أكثر تفصيلاً، يعتبر مدير برنامج آسيا في معهد السياسة الخارجية البحثي جاك ديليسل أن "اللجنة الدائمة للمكتب السياسي الجديد تضمّ ما لا يقل عن اثنين (لي تشيانغ وكاي تشي) خدما مع شي في وقت سابق من حياته المهنية، واثنين (وانغ هونينغ ودينغ شويليانغ) كانا من مساعدي شي المقربين خلال فترة تولّيه للرئاسة" ¹¹.

حول أولويات الحكم: الأمن بمختلف أبعاده يتقدّم على الاقتصاد

في التقرير الذي قدّمه إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني، حدّر الرئيس الصيني من محاولات الاحتواء لبلاده ودعا إلى اليقظة والاستعداد لمواجهة العواصف والتهديدات والتحدّيات التي قد تصبح أكثر تعقيداً: "يجب أن نكون أكثر وعياً بالمخاطر المحتملة وأن نكون مستعدّين للتعامل مع أسوأ السيناريوهات وأن نكون مستعدّين لتحمل الرياح العاتية والأمواج المتلاطمة وحتى العواصف الخطيرة" ¹².

⁸ <https://www.reuters.com/world/china/chinas-communist-party-politburo-standing-committee-unveiled-2022-10-23/>

⁹ <https://www.aljazeera.com/news/2022/10/23/whos-on-chinas-new-politburo-standing-committee>

¹⁰ <https://www.nytimes.com/2022/10/23/world/asia/women-china-party-congress.html?smid=url-share>

¹¹ <https://www.fpri.org/article/2022/10/xis-gotta-have-it-chinas-20th-party-congress-was-as-expected-only-more-so/>

¹² <https://asia.nikkei.com/Politics/China-s-party-congress/Transcript-President-Xi-Jinping-s-report-to-China-s-2022-party-congress>

في محاولة لاستشراف الخطّ العام لسياسات شي خلال ولايته الرئاسية الجديدة، يرى الباحث في كلية لي كوان يو للسياسة العامة في جامعة سنغافورة الوطنية درو طومسون أن "الأمن القومي والأمن السياسي للحزب الحاكم يمثلان أولوية بالنسبة لشي تتقدّم على تحقيق معدّلات عالية من النمو الاقتصادي"¹³.

وعن الخطوط العريضة للسياسة الصينية في الولاية الثالثة لشي جينبينغ، يشير الكاتب ريتشارد ماكغريغر¹⁴ إلى أن شي شكّل في التقرير الذي قدمه للمؤتمر خروجًا عمّا درج المسؤولون الصينيون على توصيفه في بياناتهم وخطاباتهم الرسمية على مدى عقدين من الزمن لجهة اعتبار البيئة الجيوسياسية على أنها بيئة مواتية "للسلام والتنمية" و "فترة من الفرص الاستراتيجية" والاستعاضة عن ذلك بدعوته إلى "الاستعداد للعاصفة" ما يضع مؤسّسة الأمن القومي الصينية في حالة تأهب طويلة الأجل.

تقدّم الأمن في تقرير شي أمام المؤتمر على ما سواه من أولويات استدلت عليه وكالة رويترز¹⁵ من خلال استخدام الرئيس الصيني في التقرير مصطلحي "الأمن" و"السلامة" 89 مرّة مقابل 55 مرّة في تقرير الدورة الماضية عام 2017 مقابل تراجع استخدامه لمصطلح "الإصلاح" من 68 مرّة في الدورة الماضية إلى 48 مرّة في الدورة الحالية.

حول العلاقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

قبل أربعة أيام من انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني، أصدرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن استراتيجية الأمن القومي التي ركّزت على الصين باعتبارها "المنافس الوحيد" الذي لديه نيّة لإعادة تشكيل النظام الدولي بمختلف أبعاده الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية.

ورغم رفض المتحدّثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيار التعليق على منح الرئيس الصيني شي جينبينغ ولاية ثالثة على اعتباره "شأنًا داخليًا صينيًا"، فقد اتسمت تعليقات العديد من السيناتورات الأميركيين على الحدث الصيني بكثير من العدائية والحِدّة. في هذا الإطار، أصدر السيناتوران بوب مينديز وجيم ريش بيانًا اعتبروا فيه أن "حصول الرئيس الصيني على ولاية ثالثة لن يؤدّي إلا إلى زيادة القمع والإكراه الاقتصادي وعدم الاستقرار الإقليمي"¹⁶. ورأى السيناتور ريك سكوت في بيان له أن "شي لا يريد السلام وتحت قيادته اختار الحزب الشيوعي الصيني أن يكون عدو أميركا"¹⁷.

¹³ <https://www.nytimes.com/live/2022/10/22/world/china-xi-jinping-congress#women-china-party-congress>

¹⁴ <https://asia.nikkei.com/Spotlight/The-Big-Story/Xi-s-clean-sweep-China-marks-new-era-with-loyalist-lineup>

¹⁵ <https://www.reuters.com/world/china/chinas-xi-open-20th-communist-party-congress-2022-10-15/>

¹⁶ <https://www.foreign.senate.gov/press/rep/release/risch-menendez-statement-ahead-of-ccps-20th-party-congress>

¹⁷ <https://business.stuartmartinchamber.org/news/details/news-release-10-24-2022-6086>

ولم تختلف التعليقات على مستوى الخبراء والمحلّين والمتابعين الغربيين للشأن الصيني حيث اعتبروا أن تقرير الرئيس شي جينبينغ أمام الدورة العشرين لمؤتمر الحزب الشيوعي الحاكم "صاغ الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لبلاده بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة على أنها صراع بين الصين ومحاولات خارجية لقمعها واحتوائها"¹⁸.

يصف كاتب المقال نظرة الرئيس الصيني لمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة "بالقائمة على نحو متزايد" ويرى فيها حافزاً للولايات المتحدة لتكثيف تحركاتها لمواجهة ما وصفه "بنفوذ الصين المتزايد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وخارجها". وفي المقال نفسه، يرى المسؤول السابق لملف الصين في مكتب وزير الحرب الأميركي بوني لين أن "العديد من التدابير التي دعا شي إلى اتخاذها تهدف إلى إعداد سكان جمهورية الصين الشعبية لأزمات داخلية أو خارجية".

واحدة من هذه الأزمات يبدو أنها ستحتم على المستوى التكنولوجي بعد تشديد الإدارة الأميركية قيود الحظر على توريد الرقاقات المتطورة إلى الصين. على سبيل المثال لا الحصر من المهم الإشارة هنا إلى القرار الأميركي بمنح شركة سامسونج استثناء لمدة عام من قرار حظر توريد الرقاقات المتطورة إلى الصين في خطوة تشير إلى دفع أميركي تدريجي للشركة العملاقة في مجال الإلكترونيات من أجل إغلاق مصانعها على الأراضي الصينية لتجنب العقوبات الأميركية.

ويخلص الباحث في برنامج الصين بمعهد الولايات المتحدة للسلام أندرو سكوبل إلى أن السياسات "المتشددة" للنظام الصيني ستستمر وأن الصين - الدولة الحزبية العسكرية التي يقودها ديكتاتور ناشط ستواصل هوسها بالسعي للسيطرة على جميع جوانب النشاط البشري والسيطرة على جميع الساحات داخل وخارج حدودها"¹⁹. وإن كانت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي تتسم بطابع أقل تنافسية، فإن الوثيقة الرسمية للاجتماع الأخير لوزراء خارجية الاتحاد الذي انعقد في بروكسل بالتزامن مع انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني، وصفت الصين بالمنافس القوي وحذرت من تحوّل التبعية لها اقتصادياً إلى نقطة ضعف²⁰.

حول الأزمة مع تايوان

حاول الخبير بالشأن الصيني فيليم كاين في مقال له في موقع بوليتيكو إيجاز ما سمّاه "رسائل شي الضمنية" فاعتبر أن "إحدى الأولويات الرئيسية لولايته الثالثة هي الدفاع عن سيادة الصين وسلامة أراضيها وهما عنصران

¹⁸ <https://www.politico.com/newsletters/politico-china-watcher/2022/10/20/xi-jinpings-20th-party-congress-victory-lap-bodes-ill-for-u-s-china-relations-00062578>

¹⁹ <https://www.usip.org/publications/2022/10/china-after-party-congress-welcome-xis-peoples-republic-control>

²⁰ <https://www.aljazeera.com/news/2022/10/22/eu-not-seeking-systematic-confrontation-as-rival-china-grows>

أساسيان في مفهومه القتالي عن التجديد الوطني. هذا الأمر يرمز إلى مواصلة المساعي لإعادة التوحيد مع تايوان لا سيّما وأن التقرير حدّر من أن الحزب الشيوعي الصيني لن يعد أبداً بالتخلّي عن استخدام القوّة" لتأكيد مطالبته بالجزيرة المتمتعة بالحكم الذاتي"²¹.

كذلك لم يلحظ مدير برنامج آسيا في معهد السياسة الخارجية البحثي جاك ديليسل²² أي تبدّل في ما وصفه بالنعمة المتشدّدة في حقبة شي بشأن قضية تايوان في المؤتمر العشرين للحزب بل يرى أنها زادت في بعض النواحي. ويعتبر ديليسل أن إضافة تعديل إلى ميثاق الحزب وتضمينه عبارة "المعارضة الحازمة" لاستقلال تايوان يعطي القضية مكانة أكثر أهميّة في سياسة الحزب.

ونشير ختاماً إلى وجود رأي بين الخبراء الغربيين يرجّح أن "شي" لديه نيّة وخطة لإنهاء مسألة تايوان بوسائل عسكرية وسياسية قبل نهاية العام 2027 حين تنتهي ولايته الحالية.

²¹ <https://www.politico.com/newsletters/politico-china-watcher/2022/10/20/xi-jinpings-20th-party-congress-victory-lap-bodes-ill-for-u-s-china-relations-00062578>

²² <https://www.fpri.org/article/2022/10/xis-gotta-have-it-chinas-20th-party-congress-was-as-expected-only-more-so/>